منظمة
العمل
الدولية

تكريس وتفعيل الحقوق في مرحلة التحولات

النتائج الانمائية ٢٠١٢-٢٠١٣

تكريس وتفعيل الحقوق في مرحلة التحولات

النتائج الانمائية ٢٠١٢-٢٠١٣

منظمة العمل الدولية
المكتب الإقليمي للدول العربية

حقوق النشر محفوظة لمنظمة العمل الدولية ٢٠١٤

الطبعة الأولى بالعربية ٢٠١٤

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على انه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالاستنساخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، بمكتب العمل الدولي في جنيف او عبر البريد الكتروني: pubdroit@ilo.org. والمكتب يرحب دائماً بهذه الطلبات.

ويجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ ان تستنسخ هذه الوثيقة وفقاً للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع www.ifrro.org للاطلاع على اسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

تكريس وتفعيل الحقوق في مرحلة التحولات: النتائج الإنمائية ٢٠١٢-٢٠١٣
بيروت، منظمة العمل الدولية / المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١٤

بيروت: منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤

(ISBN 9789226287990; 9789226288003 web pdf)

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشان المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشان تعيين حدودها.

ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المواد أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعا هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة بها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما إن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على مطبوعات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو مكاتب منظمة العمل الدولية الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من قسم المطبوعات على العنوان التالي:

ILO Publications | International Labour Office | Ch – 1211, Geneva 22 – Switzerland

يمكن طلب مجاناً قائمة بالمنشورات والمطبوعات الجديدة من العنوان المذكور أعلاه أو عن طريق البريد الإلكتروني: pubvente@ilo.org
ومن خلال شبكة الإنترنت: www.ilo.org/publns

وللحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، الاتصال على العنوان التالي:

منظمة العمل الدولية
المكتب الإقليمي للدول العربية
شارع جوستينيان – القنطاري
ص.ب. ٤٠٨٨-١١
رياض الصلح بيروت ١١٠٧٢١٥٠
بيروت – لبنان
شبكة الإنترنت: *www.ilo.org/arabstates*

من نحن

منظمة العمل الدولية هي وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة معنية بحقوق العمل. من خلال تركيبتها الثلاثية الأطراف، تجمع منظمة العمل الدولية بين الحكومات، وممثلي أصحاب العمل والعمال من أجل تفعيل معايير العمل وتعزيز العمل اللائق في مختلف أنحاء العالم.

ويشمل المكتب الإقليمي التابع لمنظمة العمل الدولية كلاً من البحرين، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، الأرض الفلسطينية المحتلة، عُمان، قطر، السعودية، سوريا، الإمارات العربية المتحدة واليمن.

ما هو عملنا

يسعى المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية إلى تعزيز العمل اللائق لمصلحة النساء والرجال في جميع أرجاء المنطقة.

في هذا السياق، يجسّد العمل اللائق تطلعات الأفراد إلى حياتهم في العمل. ويشمل العمل اللائق فرص العمل المنتجة والمدرّة لدخل عادل، والأمن في مكان العمل، والحماية الإجتماعية للأسر، وآفاق أفضل للتطوير الشخصي والإندماج الإجتماعي. كما يشمل مفهوم العمل اللائق حق الأفراد في التعبير عن هواجسهم، وفي التنظيم النقابي وفي المشاركة في إتخاذ القرارات التي تؤثّر على حياتهم ناهيك عن تعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين النساء والرجال.

تتمحور أجندة العمل اللائق الخاصة بمنظمة العمل الدولية حول ٤ أهداف غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتآزرة ألا وهي: إستحداث الوظائف، توفير الحماية الإجتماعية، تعزيز الحوار الإجتماعي وضمان الحقوق في العمل.

إلى ذلك، يُعتبر كل من المساواة بين الجنسين وإستخدام الشباب أهدافاً متقاطعة في برامج منظمة العمل الدولية الرامية إلى معالجة إرتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب وتدني مشاركة الإناث في القوى العاملة.

برنامج العمل اللائق

إستحداث فرص العمل:

بناء المجتمعات والإقتصاديات التي تولّد الفرص للإستثمار، والريادة، وتنمية المهارات، وإستحداث الوظائف وسبل المعيشة المستدامة.

توسيع الحماية الإجتماعية:

تعزيز التضمين والإنتاجية من خلال ضمان تمتّع الأفراد بشروط وظروف عمل آمنة وتوفير أوقات مناسبة للراحة والإستجمام، إلى جانب مراعاة القيم الأسرية والإجتماعية، وتوفير التعويضات المناسبة في حال فقدان أو تراجع الدخل وضمان الوصول إلى الضمان الإجتماعي المناسب.إنشاء مؤسسات سوق عمل فعالة ومنظمات أصحاب عمل وعمال مستقلة وفاعلة، مما يسمح بتعزيز التزام كل الجهات بزيادة الإنتاجية وإدارة علاقات العمل وبناء المجتمعات المتماسكة.

تعزيز الحوار الإجتماعي:

إنشاء مؤسسات كفوءة في سوق العمل ومنظمات فاعلة ومستقلة لأصحاب العمل والعمال من أجل تعزيز مشاركة جميع الأطراف المعنية، وذلك بهدف زيادة الإنتاجية وإدارة العلاقات العمالية وبناء مجتمعات متماسكة.

ضمان الحقوق في العمل:

ضمان تلازم التنمية الإقتصادية مع التنمية الإجتماعية وإحترام حقوق جميع العمال، بما فيهم العاملين في الإقتصاد غير النظامي.

المحتويات

تمهيد ٦

منظمة العمل الدولية في الدول العربية ٨

الموارد

إستجابة منظمة العمل الدولية لقضية اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان

منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة

استحداث فرص العمل ١٤

إستخدام الشباب

تعرّف إلى عالم الأعمال (كاب)

النساء في العمل

توسيع نطاق الحماية الإجتماعية ٢٤

أرضية الحماية الإجتماعية

العمال المهاجرون

تعزيز الحوار الإجتماعي ٣٢

ضمان الحقوق في العمل ٣٦

المصادقة على معايير العمل

إصلاح وإنفاذ قانون العمل

تعزيز المساواة في الأجر بالنسبة إلى النساء والرجال

القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال

برنامج عمل أفضل الأردن

«يتعيّن علينا الإستفادة من طاقات الشباب في المنطقة: فالشباب العربي بات أكثر وأفضل علماً. ويستلزم تعزيز فرص العمل اللائق للشباب إعتماد سياسات ذكية في مجالَي التعليم والمهارات تتماشى مع حاجات السوق. كما يتعيّن علينا إستهداف الشابات- في ظلّ وجود أدنى معدلات مشاركة الإناث في سوق العمل بالرغم من الإنجازات غير المسبوقة على مستوى التحصيل العلمي.»

غاي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولية
مؤتمر العمل العربي، الدورة الـ ٤٠
الجزائر- نيسان/أبريل ٢٠١٣

تمهيد

تسير على المسار الصحيح إقتصادياً في المرحلة التي سبقت مباشرة الإنتفاضات العربية، من خلال إستعراض مجموعة محدودة من المؤشرات مثل معدل الخصخصة، والإنفتاح التجاري، والديون، والتضخم والإستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد ساهمت الإصلاحات الموجهة نحو إقتصاد السوق والمعتمدة منذ التسعينيات في تحفيز النمو الإقتصادي والحدّ من البطالة. لكن، إتّسم النمو في جزء كبير منه بغياب المساواة فيما كانت الوظائف المستحدثة متدنية القيمة المضافة.

لقد فشلت السياسات الإقتصادية الملتوية في توفير فرص متكافئة للقطاع الخاص وتعزيز سياسات الحماية الإجتماعية الشاملة، كما أعاقت مكاسب الإنتاجية وحرمت معظم المواطنين من الوصول إلى منافع النمو. صحيح أن النمو الإقتصادي قد أنشأ الوظائف، إلا أن منافع الإستخدام لم تكن مجزية بالنسبة إلى الكثير من العمال مما أعاق تحقيق النمو الشامل في ظل غياب الحوار الإجتماعي وأذكى مشاعر النفور وعدم الأمان في نفوس المواطنين.

لقد إتسمت فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بتفاقم عدم الإستقرار السياسي في ضوء التحولات الجارية في المنطقة العربية، حيث أرخت النزاعات في المنطقة وبخاصة الأزمة السورية (التي باتت اليوم في عداد الحالات الإنسانية الطارئة الأوسع نطاقاً والأطول مدةً في التاريخ) بظلالها على البلدان المجاورة. وبالفعل، لقد أبرز التدفق الكثيف للاجئين السوريين الحاجة الملحة إلى مساعدة اللاجئين والمقيمين في المجتمعات المضيفة على التعاطي مع تزايد الضغوط على السبل المعيشية، والموارد العامة، وتنامي التضخم، والحاجات الإنسانية وآثار النمو الملحوظ في عرض اليد العاملة على أسواق العمل التي تعاني أصلاً من أوجه الهشاشة والضعف.

وبصورة أعم، شهدت فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ طلباً غير مسبوق على منظمة العمل الدولية لجهة دعم سياسات الحد الأدنى للأجور وتحسين شروط وظروف العمل وتعزيز المفاوضة الجماعية. ولقد جاء في صدارة المطالب دعم النقابات العمالية القائمة والناشئة من أجل إفراز مؤسسات تمثيلية وذات قاعدة واسعة و إصلاح الهيكليات الداخلية القادرة على الإستجابة للتحديات السياسية والإقتصادية والإجتماعية. كما وفّرت منظمة العمل الدولية المساعدة إلى منظمات أصحاب العمل بموازاة عملية إعادة تحديد أدوارها ومسؤولياتها في السياق الناشئ الجديد وتعزيز قدرتها على الإنخراط في الحوار الإجتماعي والسياساتي الفاعل.

إلى ذلك، يُعتبر تفاقم البطالة، والإستخدام غير النظامي، والضغوط على الأجور، وتردي شروط وظروف العمل وتنامي ظاهرة عمل الأطفال غيضاً من فيض المشاكل الماثلة أمام الدول العربية. وخلال السنوات المقبلة، من المتوقع أن يبقى النمو الإقتصادي في الدول العربية في عداد أدنى المستويات في العالم، بحيث يعجز هذا النمو عن الحد من البطالة. ولكل هذه الأسباب مجتمعة، تحتاج الدول العربية إلى نموذج تنموي جديد قائم على العدالة الإجتماعية: نموذج يحقق الإزدهار من خلال تكافؤ الفرص ومكاسب الإنتاجية والعمل اللائق وذلك عبر توسيع نطاق الحماية الإجتماعية وتعزيز الحوار الإجتماعي.

ندى الناشف
المدير العام المساعد
المدير الاقليمي للدول العربية
منظمة العمل الدولية

منظمة العمل الدولية في الدول العربية

الموارد

تتمتع منظمة العمل الدولية بثلاثة أنواع من مصادر التمويل:

المساهمات في الميزانية العادية تسددها جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بحسب توزيع المساهمات المقررة من قبل الأمم المتحدة لكل دولة من الدول. لقد تم تحديد الميزانية العادية للمكتب الإقليمي للدول العربية بـ١٦,٥ مليون دولار أمريكي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

المساهمات الطوعية المخصصة تدعم المشاريع والبرامج المحددة بجدول زمني وذات التركيز الجغرافي والمواضيعي المحدد مسبقاً. في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، تم جمع مساهمات جديدة طوعية مخصصة وتخصيصها لمنطقة الدول العربية بقيمة ١٢ مليون دولار أمريكي، أي ما دون المستوى المعهود. ويُعزى ذلك في جزء منه إلى تحوّل أولويات الجهات المانحة إلى الأزمة الإنسانية للاجئين السوريين.

المساهمات الطوعية غير المخصصة يتم تخصيصها بطريقة مرنة تبعاً لأولوية الحاجة إليها بحسب المكان والزمان. وقد بلغت قيمتها ١,٥ مليون دولار أمريكي خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

الدول المشمولة بأنشطة منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية

عُمان

اليمن

لبنان

العراق

قطر

البحرين

الأرض الفلسطينية المحتلة

الإمارات العربية المتحدة

المملكة العربية السعودية

الكويت

سوريا

الأردن

حصة الجهات المانحة من المساهمات الطوعية المخصصة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

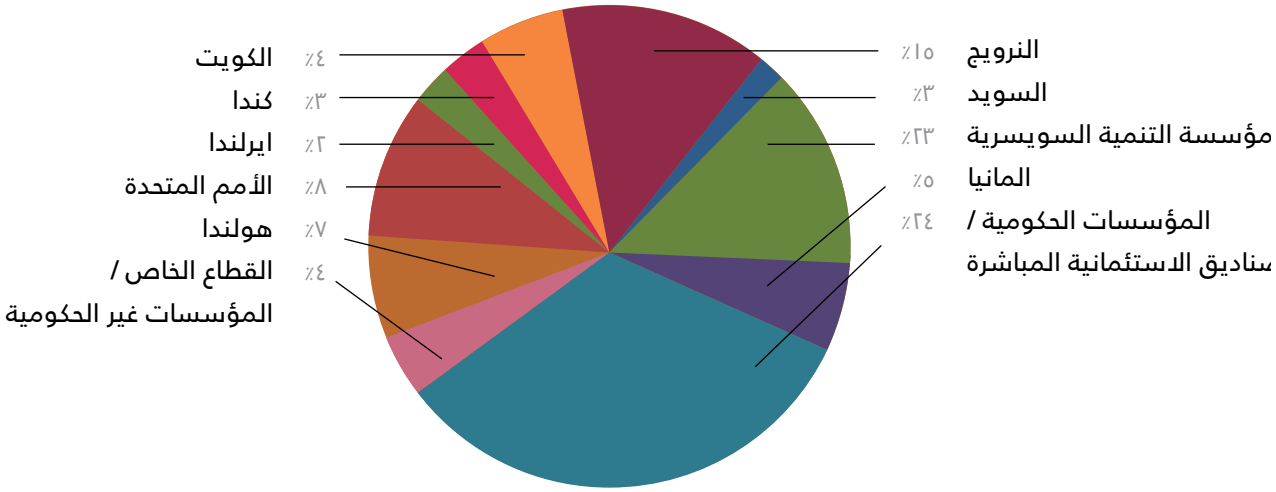

تصنيف نفقات التعاون التقني تبعاً للهدف الإستراتيجي (بالدولار الأمريكي)

٧,٩٢٩,٢٣٨
الإستخدام
استحداث عدد أكبر من فرص العمل للنساء والرجال من أجل ضمان الإستخدام اللائق والدخل اللائق

٢,٧٥٥,٠٩٩
الحماية الإجتماعية
تعزيز نطاق وفعالية الحماية الإجتماعية للجميع

٥,٩٣٦,٩١٦
الحوار الإجتماعي
تعزيز التمثيل الثلاثي والحوار الإجتماعي

١,٨١٣,٠٤
معايير العمل الدولية
تعزيز وتحقيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل

لائحة النصوص والوثائق السياساتية/التشريعية المدعومة من منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

الأردن

- السياسة الوطنية الثلاثية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل (المعتمدة في العام ٢٠١٣)
- قانون الضمان الإجتماعي المؤقت
- مراجعة تشريعات العمل الوطنية مع التركيز على الإنصاف في الأجور

لبنان

- خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان بحلول العام ٢٠١٦ (المعتمدة في العام ٢٠١٣)
- عقد العمل الموحد للعمال المنزليين المهاجرين (قيد الإعتماد)
- تنظيم عمل وكالات الإستخدام الخاصة للعمال المنزليين المهاجرين (قيد الإعتماد)
- المراجعة القانونية ومشروع المرسوم لإعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للإستخدام

فلسطين

- إستراتيجية وقانون الضمان الإجتماعي للعاملين في القطاع الخاص، بما في ذلك خطة التقاعد، وخطة تأمينات الأمومة وخطة إصابات العمل (جاري العمل بهما)

المملكة العربية السعودية

- خطة تأمينات البطالة للمواطنين السعوديين (المعتمدة في العام ٢٠١٤)

اليمن

- الخطة الوطنية لتشغيل الشباب، ٢٠١٤-٢٠١٦ (المعتمدة في العام ٢٠١٣)
- مشروع قانون مكافحة الإتجار بالبشر

العراق

- مراجعة تشريعات العمل الوطنية والملاحظات الفنية ذات الصلة
- السياسة الوطنية للتشغيل في إقليم كردستان العراق (المعتمدة في العام ٢٠١٢)
- مراجعة قانون العمل في إقليم كردستان العراق
- اللائحة التنظيمية حول الضمان الإجتماعي للعمال العرضيين (العمال في قطاع البناء) في إقليم كردستان العراق (المعتمدة في العام ٢٠١٣)
- قانون تأمينات البطالة في إقليم كردستان العراق (جاري العمل عليه)

تم تدريب أكثر من

١٠,٠٠٠

شخص على العمل بأجر أو العمل لحسابهم الخاص

الكتيّبات: تحسين ظروف العمل للمؤسسات الصغيرة (WISE)، تعرّف إلى عالم الأعمال (KAB)، دليل التلمذة الصناعية، التدريب القائم على الكفاءات، إنشاء التعاونيات والبناء الأخضر/ المراعي للبيئة

تم تدريب

٩٠

مدرباً في إطار برنامج النوع الإجتماعي والريادة معاً في الأردن

تم تدريب أكثر من

٧,٦٠٠

شخص من المكوّنات الثلاثية والشركاء

المواضيع: العمل اللائق، سياسات الاستخدام الوطنية، مسوحات القوى العاملة، ذوو الإعاقة، الوظائف الخضراء، التلمذة الصناعية غير النظامية، الإقتصاد الإجتماعي، التخطيط الإستراتيجي، الإنتعاش الإقتصادي المحلي، عمل الأطفال والهجرة

تم تدريب أكثر من

١٠,١٠٠

شخص في الفعاليات الخاصة بالسياسات أو إجتماعات الخبراء

المواضيع: العمل اللائق، سياسات التدريب والتعليم المهني والتقني، سياسات التشغيل الوطنية، قانون العمل، قانون النقابات العمالية، الحوار الإجتماعي، إتفاقيات العمل الدولية، ذوو الإعاقة، الوظائف الخضراء، عمل الأطفال والهجرة

«الأزمة في سوريا هي أزمة إنمائية تطال جميع أرجاء المنطقة العربية».

سيما بحوث، رئيس المجموعة الإنمائية الإقليمية للأمم المتحدة للدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، المدير المساعد، والمدير الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

استجابة منظمة العمل الدولية لقضية اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان

بشكل كثيف وبات اليوم في عداد الحالات الإنسانية الطارئة الأوسع نطاقاً والأطول مدةً في التاريخ. كما ترخي آثار الأزمة بظلالها المتنامية على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الدول المجاورة، مما يؤدي إلى خسارة في الدخل والنشاط الإقتصادي وتراجع الوصول إلى الخدمات العامة ذات النوعية.

تعاني الدول المضيفة أي **لبنان والأردن** أصلاً من ظروف إقتصادية صعبة قبل أن تُفضي الأزمة السورية إلى تزايد ملحوظ في عرض اليد العاملة وتؤدي إلى تزايد الضغوط بشكل ملحوظ على أسواق العمل الهشة. وفي ضوء ما تقدّم، بادرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية إلى إعداد إستراتيجية تنظر أبعد من المساعدة الإنسانية الفورية وتوفّر إستجابة إنمائية إقليمية مستندة إلى القدرة على التعافي لمعالجة الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد على الدول المجاورة. وفي إنسجام تام مع إستراتيجية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية، قامت منظمة العمل الدولية بإعداد إستراتيجية تتمحور حول التنمية في إطار الإستجابة للأزمة في **الأردن ولبنان**.

وتقوم إستراتيجية منظمة العمل الدولية على إختصاصها الأساسي لجهة تعزيز فرص الإستخدام، والحوار الإجتماعي، والحماية الإجتماعية ومعايير العمل الدولية. كما تستكمل برامج الإستجابة القائمة والمخططة على المستويين الوطني والإقليمي، مثل خطط الإستجابة الإقليمية لسوريا والإطار الإستراتيجي الأممي حول المجتمعات المضيفة الهشة في الأردن.

وقد ركّز عمل منظمة العمل الدولية حتى الآن على العمل الفوري من أجل بناء قاعدة معارف حول أثر الأزمة السورية على سوق العمل في **لبنان والأدرن**، وإنتشار عمل الأطفال في صفوف اللاجئين السوريين، بموازاة تعزيز قدرات الإستجابة الوطنية ودعم المجتمعات المضيفة المتأثرة سلباً. في العام ٢٠١٣، بادرت منظمة العمل الدولية إلى إجراء سلسلة من الدراسات لتقييم أثر أزمة اللاجئين السوريين في **لبنان والأردن** مع التركيز على ديناميكيات سوق العمل وشروط وظروف العمل وعمل الأطفال في **الأردن**.

في **الأردن**، أطلقت منظمة العمل الدولية أيضاً مشروعاً بتدخلات متعددة ترمي إلى تعزيز الإستخدام في المجتمعات المضيفة من خلال إقامة بيئة معينة لإستحداث الوظائف وتطوير المشاريع وبناء قدرات هيئات الإستخدام. كما أطلقت منظمة العمل الدولية مشروعاً لتكثيف العمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الوطنيين لمكافحة مشكلة عمل الأطفال المتنامية بسرعة في صفوف اللاجئين وللحصول على المزيد من البيانات بشأنها من أجل توجيه التدخلات المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، تبحث منظمة العمل الدولية حالياً في مبادرة مشتركة مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ترمي إلى تعزيز الحوكمة الإقتصادية والإعتماد على الذات في صفوف اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري في الأردن وفي مجتمع المفرق المضيف.

في لبنان، قامت منظمة العمل الدولية بإجراء مسح لسوق العمل لتحديد آثار أزمة اللاجئين السوريين. وإنطلاقاً من النتائج الأولية للمسح، أطلقت منظمة العمل الدولية مشروعاً لبناء القدرة على التعافي في المجتمعات المضيفة الريفية من خلال تعزيز الوصول إلى فرص الإستخدام وتحسين سبل المعيشة بالنسبة إلى المجتمعات المضيفة الريفية في المناطق المتضررة من تدفق اللاجئين السوريين في شمال لبنان. كما يرمي المشروع إلى تعزيز قدرات مزوّدي الخدمات للمساعدة في إستحداث فرص التنمية الإقتصادية المحلية وإعتماد إستراتيجيات التكيّف على مستوى المنتجين المتضررين في المناطق الريفية.

منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة

لقد أدى إندلاع الإنتفاضات الشعبية في مختلف أرجاء المنطقة العربية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى قيام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية بمراجعة أولوياتها ومقارباتها الخاصة بالدول العربية، من خلال إعتماد إستراتيجية متكاملة للإستجابة للتحديات الإنمائية الرسمية إنطلاقاً من ٤ مجالات متداخلة ذات أولوية: التنمية الشاملة؛ الحوكمة الديموقراطية؛ الشباب؛ والترابط بين البعدين الإنساني والتنموي.

وكجزء من أجندته، بادر المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية وعدد من وكالات الأمم المتحدة، وبخاصة المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد تقرير رئيسي بعنوان نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة [صفحة ****]. وإثر إطلاقه في شباط/فبراير ٢٠١٣، تم عرض هذا التقرير في سلسلة من الطاولات المستديرة على المستويين الوطني والإقليمي، بما فيها: منتدى التنمية العربية من تنظيم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية كجزء من المشاورات لما بعد العام ٢٠١٥، وورشة إقليمية مشتركة بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الإقتصاد غير النظامي، وورشة عمل مشتركة بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التشغيل والعمل اللائق في الأردن، وفعالية مشتركة بين منظمة العمل الدولية ومركز كارنيغي في المغرب تمت فيها مناقشة التقرير مع مجموعة من الخبراء.

إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، شاركت منظمة العمل الدولية في إعداد **إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للأردن ٢٠١٣-٢٠١٧**، حيث تم إطلاقه رسمياً في العام ٢٠١٢. وقد تضمنت نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مجموعة من التدخلات الإستراتيجية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بتعزيز الإصلاحات النظامية، وضمان الإنصاف الإجتماعي، وتطبيق أرضية الحماية الإجتماعية والإستثمار في تنمية قدرات الشباب.

في تموز/يوليو ٢٠١٣، بادر الفريق القطري للأمم المتحدة إلى إطلاق إطار عمل الأمم المتحدة الأول للمساعدة الإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة (٢٠١٤-٢٠١٦) بعد عام من التحضيرات. وتشمل الأولويات الخمس المحددة في ما تشمل ٤ تدخلات لمنظمة العمل الدولية في المجالات المتعلقة بالتمكين الإقتصادي، وسبل المعيشة، والأمن الغذائي والعمل اللائق والحماية الإجتماعية.

الإجراءات الإنمائية الإقليمية

بصفتها عضو قي الفريق العامل المواضيعي الإقليمي التابع لآلية التنسيق الإقليمي بقيادة **الإسكوا والمعني بالأهداف الإنمائية للألفية**، قدّمت منظمة العمل الدولية إسهامات كبيرة في التقرير المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية حول الأهداف الإنمائية للألفية الصادر في العام ٢٠١٣ بعنوان **مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥**، من خلال التركيز بشكل خاص على الغايات ذات الصلة بالإستخدام والعمل اللائق والتوصيات ذات الصلة.

في إطار الصندوق المشترك من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تم إنجاز مشروع حول **المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في الأرض الفلسطينية المحتلة** خلال الربع الأول من العام ٢٠١٣، حيث حقق إنجازات رئيسية بقيادة منظمة العمل الدولية في مجالات **تطوير التعاونيات، وتنمية مهارات النساء في المهن غير التقليدية** (مثلاً الهندسة المدنية) **والعنف على أساس النوع الإجتماعي في مكان العمل.**

كما تم تنظيم ورشة عمل ثلاثية الأطراف بعنوان **إدماج العمل اللائق في أطر البرامج الوطنية والأممية في الأرض الفلسطينية المحتلة** في تموز/يوليو ٢٠١٢ في عمان- الأردن، حيث تم عرض كامل عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والروابط بين برنامج العمل اللائق وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المكوّنات الثلاثية.

في إطار الجولة الأولى من المشاورات حول أجندة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥، شاركت منظمة العمل الدولية في عدد من الفعاليات في الدول العربية بهدف توليد الأفكار بشأن إعداد رؤى وطنية، من أبرزها **منتدى التنمية العربي** على المستوى الإقليمي بتنظيم مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية وبمشاركة المجتمع المدني والأكاديميين والقطاع الخاص من ١٨ دولة في المنطقة العربية. وقد ساهمت منظمة العمل الدولية في المنتدى المذكور من خلال ورقة معلومات أساسية تلخّص **أولويات الأجندة التنموية لما بعد العام ٢٠١٥** في مجالات الحد من الفقر، والنمو الشامل وتوليد الوظائف.

لقد تشاركت منظمة العمل الدولية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع عدد من وكالات الأمم المتحدة[1] تحت إشراف مجموعة إستشارية تضم أهل الممارسة الرائدين في المنطقة وممثلين عن أصحاب العمل والعمال لإصدار تقرير بعنوان "نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة".

يتتبع التقرير تداعيات الربيع العربي على أسواق العمل في أعقاب الطفرة في أسعار السلع والطاقة؛ والأثر الإنكماشي على العائدات العامة؛ وتزايد التقلبات بالنسبة إلى المستثمرين؛ وتنامي البطالة؛ وتنامي المطالبات بالعدالة الإجتماعية. كما يضيء على أوجه القصور الملحوظة في المنطقة في مجالَي الحماية الإجتماعية والحوار الإجتماعي ويدعو إلى نموذج تنموي جديد يسعى إلى:

- **إعادة تحديد دور الدولة؛**
- **زيادة التنافسية والشفافية في القطاع الخاص؛**
- **تزويد الشباب بالمهارات المناسبة؛**
- **توفير الرعاية الفائقة النوعية؛**
- **توفير الحماية الإجتماعية الشاملة؛**
- **إشراك الجهات المعنية في حوار إجتماعي فاعل وصريح.**

بعد إطلاق التقرير في شباط/فبراير ٢٠١٣، تم تنظيم سلسلة من نقاشات المائدة المستديرة في بيروت وعمان والرباط وجنيف ودبي. وقد أسهمت الإجتماعات في تعزيز الحوار السياساتي واستكشاف الخيارات السياساتية حول المواضيع الرئيسية الواردة ضمن التقرير، بما فيها تمكين المرأة إقتصادياً، وحقوق العمال، والنمو بقيادة الأجور والإقتصاد غير النظامي.

للإطلاع على التقرير، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني للمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية:

http://www.ilo.org/beirut/events/WCMS_207786/lang--ar/index.htm

[1] لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) وبرنامج الأغذية العالمي.

مقالة خاصة

وزير العمل الأردني يُنتخب رئيساً لمؤتمر العمل الدولي

تم إنتخاب وزير العمل ووزير النقل في المملكة الأردنية الهاشمية الدكتور نضال القطامين رئيساً للدورة الـ١٠٢ لمؤتمر العمل الدولي (٥-٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣). يقوم مؤتمر العمل الدولي بتحديد السياسات العامة لمنظمة العمل الدولية ويلتئم مرة واحدة في السنة في جنيف، سويسرا ويجمع نحو ٥٠٠٠ مندوب من الحكومات وأصحاب العمل والعمال من ١٨٥ دولة عضو في منظمة العمل الدولية.

يشغل الدكتور القطامين منصب وزير العمل منذ العام ٢٠١٠. وهي المرة الثالثة التي يُنتخب فيها وزير عمل أردني رئيساً لمؤتمر العمل الدولي.

لقراءة المزيد عن الدورة الـ١٠٢ لمؤتمر العمل الدولي وانتخاب الدكتور نضال القطامين، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني للمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية:

http://www.ilo.org/ilc/ILCSessions/102/media-centre/news/WCMS_215035/lang--ar/index.htm

استحداث فرص العمل

مهندسة بناء هي المرأة الوحيدة العاملة في ورشة بناء في عمان، الأردن
(© ILO/Jared J. Kohler - ILO Arab States Flickr)

تساعد منظمة العمل الدولية في تحديد السياسات الرامية إلى إستحداث وصون العمل اللائق والدخل اللائق من خلال سياسات يصوغها العمال وأصحاب العمل والحكومات في برنامج الاستخدام العالمي الشامل.

«في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعاني الكثير من الإقتصاديات من ضعف إستحداث فرص العمل، وعمق الفروقات ومن مواطن الضعف الكامنة التي لم تعالجها بعد التحولات السياساتية في مرحلة ما بعد الربيع العربي.»

غاي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولية
اللجنة الدولية النقدية والمالية واللجنة الدولية المعنية بالتنمية
واشنطن العاصمة- نيسان/أبريل ٢٠١٣

لا تزال بيئة الإستخدام/التشغيل في المنطقة تستدعي إعتماد إجراءات ملحة، وبخاصة في ما يتعلق بالنساء والشباب.

وتعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من مستويات بطالة أعلى من المستويات السائدة في أي إقليم آخر في العالم حيث تبلغ ١٠,٩ و١٢,٢ في المائة تباعاً. كما تعاني المنطقة من أعلى مستويات البطالة في صفوف الشباب على المستوى العالمي أي ٢٧,٢ و٢٩ في المائة تباعاً.

من جهتها، تواجه المرأة تحديات خاصة في سوق العمل في المنطقة العربية، حيث تُعتبر معدلات مشاركة الإناث في سوق العمل أدنى من المعدلات السائدة في أي إقليم آخر، أي نحو ٢٥ في المائة في شمال أفريقيا وأقل من ٢٠ في المائة حتى في الشرق الأوسط.

يطرح هذا الواقع تحدياً ملحوظاً أمام الحكومات والعمال وأصحاب العمل والمجتمعات العربية على حد سواء. من هنا تدعو الحاجة إلى تحقيق مستويات نمو أعلى نسبياً للحدّ من البطالة ومن تدني مشاركة الشباب والنساء في سوق العمل.

في إطار التصدي للبطالة حجماً وهيكلية، وبناء القدرة على التصدي لدى الشركاء الثلاثة من أجل تنمية أسواق الإستخدام المستدامة والمنتجة، قامت منظمة العمل الدولية بمجموعة من التدخلات في المنطقة العربية.

١٢,٢٪ و ١٠,٩٪

من العاطلين عن العمل

تباعاً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام ٢٠١٣
(ص ١٨، إتجاهات الإستخدام العالمية ٢٠١٤، منظمة العمل الدولية)

٢٧,٢٪ و٢٩٪

بطالة الشباب

تباع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام ٢٠١٣
(ص ٩٠، إتجاهات الإستخدام العالمية ٢٠١٤، منظمة العمل الدولية)

٢١,١٪ و٢١,٣٪

بطالة النساء

في صفوف النساء تباعاً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام ٢٠١٣
(ص ٩٠، إتجاهات الإستخدام العالمية ٢٠١٤، منظمة العمل الدولية)

١ من أصل ٤

شباب

عاطل عن العمل في العام ٢٠١٣
(ص ١٩، إتجاهات الإستخدام العالمية للشباب ٢٠١٣)

الدعم السياساتي

تُعتبر سياسات الإستخدام المتماسكة في صفوف منظمات العمال وأصحاب العمل والحكومات مكوّنة أساسية لاستحداث الوظائف. وعليه، تتيح منظمة العمل الدولية الدعم الفني السياساتي أمام الشركاء الثلاثة للمساعدة في استحداث فرص العمل اللائقة في مختلف أرجاء الدول العربية.

الإجراءات على المستوى الوطني

في إطار **إستراتيجية العمل اللائق لسعودة (توطين) سوق العمل**، أصدرت منظمة العمل الدولية ووزارة العمل السعودية دراسة حول التحديات الراهنة في سوق العمل وسياسات الحكومة بهدف إعداد خطة إنمائية خماسية وإستراتيجية إستخدام وكوكبة من الإستراتيجيات القطاعية.

كما أصدرت منظمة العمل الدولية ووزارة العمل والشؤون الإجتماعية العراقية «**كتيّباً لعمليات وحدة تنفيذ إستراتيجية الإستخدام الوطني**»لضمان الإدارة الفعالة لإستراتيجية الإستخدام الوطنية كما عملتا مع مكاتب المحافظين في الأنبار، البصرة، إربيل، بابل، ميسان، ذي قار والسليمانية **لإعداد إستراتيجيات التنمية الإقتصادية** في ٧ محافظات.

إلى ذلك، قامت منظمة العمل الدولية بإعداد **تقييم لبرامج سوق العمل الناشطة** في الأردن لتعزيز ضمان جودة هذه البرامج المدعومة من المجلس التنفيذي للتشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني ولتعزيز المساءلة في إطار هذه البرامج تحت مظلة إستراتيجية التشغيل الوطنية.

في **لبنان**، ساعدت منظمة العمل الدولية في تحديث الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة الوطنية للإستخدام حول **نظام تبادل الوظائف الإلكتروني وموارد البحث عن وظيفة.** كما عملت منظمة العمل الدولية في لبنان مع **مراكز خدمات الإستخدام** لتحسين معايير التصنيف المهني، والتواصل مع منظمات أصحاب العمل والنقابات العمالية، وتوفير **خدمات أفضل لانتقال اللاجئين الفلسطينيين إلى سوق العمل**. كما أجرت منظمة العمل الدولية تقييماً للحاجات لدعم **بلورة توجيهات سياساتية من أجل تطبيق قوانين وسياسات العمل في لبنان.**

وفي إطار الجهود الرامية إلى تحسين وصول اللاجئين السوريين المقيمين في لبنان إلى الإستخدام والحماية الإجتماعية، قامت منظمة العمل الدولية واللجنة المعنية بتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في العام ٢٠١٢ بإجراء وتنفيذ ونشر **مسح القوى العاملة للاجئين الفلسطينيين** المقيمين في المخيمات وبعض التجمعات في لبنان. وقد أفضى المسح إلى إعداد قاعدة بيانات إلكترونية مراعية للمستخدم ومتعلقة بتشغيل الفلسطينيين، وتقييم مالي للكلفة وجدوى توفير الحماية الإجتماعية للاجئين الفلسطينيين، وإعداد مسودة «أسئلة وأجوبة» حول حقوق ومستحقات ومسؤوليات العمال من اللاجئين الفلسطينيين.

مدرّب يعرض على المتدربين آلة في مركز للتدريب التقني (© ILO/Apex – ILO Arab States Flickr).

المهارات وقابلية الإستخدام

وفيما لا تزال إقتصاديات المنطقة تعاني من مشاكل بنيوية، تدعو الحاجة إلى التوفيق بين الإستثمارات التجارية والمهارات ذات الصلة بسوق العمل من أجل تحقيق النمو الإقتصادي والعمل اللائق. وعليه، يقوم المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية بتوفير المشورة السياساتية والمعونة الفنية وتنمية المعارف المرتبطة بالمهارات وقابلية الإستخدام في الدول العربية.

على المستوى الإقليمي، نظّمت منظمة العمل الدولية ورشة تدريب حول **إدارات التوظيف العامة** بهدف تسهيل تبادل الخبرات بين دول المنطقة من حيث تقنيات التوعية المبتكرة والتوفيق بين الوظائف، وتحليل وجمع وتوفير المعلومات عن سوق العمل، وإدارة برامج سوق العمل والإشراف على وكالات الإستخدام الخاصة.

كما قامت منظمة العمل الدولية بتنظيم برنامج تدريب إقليمي للأشخاص ذوي الإعاقة في مكان العمل بدعم الشبكة العالمية للأعمال والإعاقة. وقد سمح البرنامج للمشاركين بتحديد المقاربات الناجحة لأصحاب العمل لتوظيف ذوي الإعاقة، وذلك إستكمالاً لعملية توثيق الممارسات الجيدة في مجالَي تدريب وتعيين الأشخاص ذوي الإعاقة في **لبنان.**

في جهد مماثل، قامت منظمة العمل الدولية بإصدار كتيّب حول **مراكز خدمات الاستخدام** لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين (الأونروا) تسترشد بها المنظمات الإنسانية في تصميم **تدخلات الإستخدام للاجئين السوريين في المنطقة.**

في إطار جهود منظمة العمل الدولية الرامية إلى معالجة قضايا سوء توفيق المهارات والإنتقال من الدراسة إلى العمل، تم تنفيذ ورشة تدريب إقليمية حول **أنظمة التلمذة الصناعية** في ٧ دول في المنطقة. وقد أفضت الورشة إلى **خطة عمل يجري تنفيذها حالياً في كل من الأردن ولبنان.**

على المستوى الوطني، في سلطنة عُمان، قامت منظمة العمل الدولية بتدريب مسؤولين لدى وزارة القوى العاملة والهيئة العامة لسجل القوى العاملة على المعلومات والتحليل المتعلقَين بسوق العمل.

الإنتعاش الإقتصادي المحلي في حالات ما بعد النزاعات

بعد انتهاء النزاعات، تعتمد المجموعات الإقتصادية المحلية المتأثرة بالنزاعات بشكل وثيق على قدرة الإقتصاديات المحلية على استحداث فرص العمل، لكنها في أغلب الأحيان تعاني من الركود وعدم القدرة على تحقيق ذلك.

وانطلاقاً من ذلك، بادرت منظمة العمل الدولية إلى إطلاق مبادرتها الأولى للإنتعاش الإقتصادي المحلي في مرحلة ما بعد النزاع في **الأرض الفلسطينية المحتلة** لدعم سبل المعيشة وفرص العمل في قطاع المصائد المتضرر جراء استمرار الحصار على قطاع غزة. ويشمل المشروع بناء القدرات لدى الجهات المعنية المحلية، وخطة شاملة لتنمية المصائد وتوفير سبل معيشة بديلة للعمال في قطاع صيد الأسماك غير القادرين على كسب لقمة العيش بشكل لائق.

استخدام الشباب

شاب عربي يقوم بلحم قطعة معدنية في ورشة
(© ILO/Apex – ILO Arab States Flickr).

يمكن للشباب العرب – المقدر عددهم بـ ١.. مليون شاب (15-29 سنة) - أن يساهموا بشكل ملحوظ في التنمية الإقتصادية في بلدانهم وأن يحوّلوا التحدي المتمثل في استخدام الشباب إلى منافع ديموغرافية. ويدعم المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية ضمن نطاق اختصاصه الجهود المبذولة من الدول العربية من أجل تعزيز قابلية إستخدام الشباب وإنشاء بيئة معينة لدعم الوظائف ذات القيمة المضافة لمصلحة الشباب في العقود المقبلة.

أنظمة التلمذة الصناعية

قد تسهل أنظمة التلمذة الصناعية الانتقال من المدرسة إلى العمل من خلال إتاحة فرص التلمذة الصناعية أمام الشباب لإكتساب الخبرة العملية إلى جانب التدريب المهني والتقني. كما تتيح هذه الأنظمة الفرصة أمام التلميذ المبتدئ لإظهار طاقاته الإنتاجية أمام الشركات التي قد تتردد في إستخدام الشباب. وعليه، قامت منظمة العمل الدولية بإطلاق سلسلة من الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات الشباب العرب لإكتساب المهارات ذات الصلة بسوق العمل والإلتحاق بوظيفة.

على المستوى الإقليمي، إستضاف كل من منظمة العمل الدولية ومجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني في الأردن حلقة دراسية حول أنظمة التلمذة الصناعية في المنطقة العربية بمشاركة الجهات الفاعلة الرئيسية. وقد أفضت هذه الحلقة الدراسية إلى إعتماد خطط عمل محددة بمهل زمنية لتحسين خطط التلمذة الصناعية القائمة في **عُمان، واليمن، والسعودية، والأرض الفلسطينية المحتلة، والأردن، والإمارات العربية المتحدة ولبنان.**

الإجراءات على المستوى الوطني

في الأردن، دعمت منظمة العمل الدولية إدماج إستخدام الشباب كأولوية في إستراتيجية التشغيل الوطنية التي تم إطلاقها في العام ٢٠١٢. كما أجرت منظمة العمل الدولية مسحاً وطنياً حول الإنتقال من المدرسة إلى العمل بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة. كما ساعدت منظمة العمل الدولية في بناء قدرات مركز الإعتماد وضمان الجودة من أجل وضع نظام وطني للتقييم والتصديق على المهارات بالإضافة إلى إعداد وتصميم **كتيّب حقوق الشباب في العمل**. بالإضافة إلى ذلك، إختبرت منظمة العمل الدولية مقاربة مبتكرة لرفع مستوى **أنظمة التلمذة الصناعية غير النظامية** في ورش تصليح السيارات. ضف إلى ما سبق، تم توفير الدعم لتقييم سياسات سوق العمل النشطة التي تستهدف الشباب كجزء من نظام التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني.

في الأرض الفلسطينية المحتلة، أقامت منظمة العمل الدولية شراكة مع الأونروا والشركات الفلسطينية لإعداد منهج مستند إلى الكفاءات من ستة مقررات تعليمية موجه لست مهن في قطاع البناء ويستهدف المتخلفين مدرسياً. وقد شارك في التدريب أكثر من **٧٠٠ متدرب** فيما شارك **٩٢ في المائة منهم في برنامج التدريب أثناء العمل لمدة ستة أشهر. وتجدر الإشارة إلى أن معظم المتدربين قد حصلوا على وظيفة وباتوا اليوم معيلين لأسرهم.**

في اليمن، وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أجرت منظمة العمل الدولية تحليلاً لسوق العمل وساهمت في صياغة خطة العمل لتشغيل الشباب (٢٠١٤-٢٠١٨) التي حظيت بموافقة مجلس الوزراء وتم عرضها على إجتماع أصدقاء اليمن أثناء الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك (أيلول/سبتمبر ٢٠١٣). وقد أطلقت منظمة العمل الدولية أيضاً في العام ٢٠١٣ مشروعاً يركّز على خدمات تطوير الأعمال والتدريب المهني للشباب المستند إلى الكفاءات، مقره اليمن. ويُعتبر البرنامج أول برنامج نظامي للتدريب على الريادة على المستوى الجامعي في اليمن.

واقع

في ظل وجود ٧٠ في المائة من السكان الأردنيين ما دون سن الـ ٣٠، تدعو الحاجة إلى استحداث نحو ٨٠,٠٠٠ وظيفة جديدة سنوياً لتفادي مستويات أعلى من البطالة والفقر.

تعرف الى عالم الأعمال

يُعتبر تعزيز بيئة الأعمال المعينة التي تمكّن الرواد الشباب من إنشاء مشاريع مستدامة ومسؤولة إجتماعياً قادرة على إستحداث فرص العمل اللائق أساسياً لتحقيق النمو الشامل المنشئ لفرص العمل. كما ويتنامى الإعتراف بأهمية التثقيف على الريادة لمعالجة التحدي العالمي المتمثل ببطالة الشباب.

يُعتبر برنامج تعرّف إلى عالم الأعمال (كاب) برنامجاً تعليمياً تابعاً لمنظمة العمل الدولية يهدف إلى تعزيز الريادة من خلال إستهداف رواد المشاريع الإجتماعية والبيئية وتعريف الشبان والشابات إلى عالم الأعمال والريادة.

في **الدول العربية**، قامت منظمة العمل الدولية بإدماج التثقيف على الريادة في مناهج التعليم الثانوي العام والتعليم المهني/التقني بهدف تعزيز ثقافة الريادة. وفي العام ٢٠٠٧، أصدرت منظمة العمل الدولية برنامج كاب بنسخته العربية وبدأت بإختباره في منطقة **الشرق الأوسط** تماشياً مع عملية تنفيذ كاب. كما وتم إدماج المفاهيم المتعلقة بالنوع الإجتماعي، وذوي الإعاقة و«تخضير» المشاريع في نسخة كاب الميومة **للدول العربية** للعام ٢٠١٣.

ويتم تنفيذ كاب حالياً في ٨ دول عربية: **سوريا، عُمان، العراق، لبنان، الأرض الفلسطينية المحتلة، اليمن، الأردن والسعودية**. وقد أغنى البرنامج السياسات المعتمدة في عدد من الدول العربية وأحدث أثراً فيها.

على سبيل المثال، في **عُمان**، أتى برنامج كاب في العام ٢٠٠٨ ليحلّ مكان المنهج الوطني في جميع مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة القوى العاملة. من جهتها، قامت **سوريا** في العام ٢٠٠٧ بإدماج برنامج كاب في منهجها الوطني، فيما بدأت اليمن والأرض الفلسطينية المحتلة بتنفيذ برنامج كاب على المستوى الوطني تباعاً في آذار/مارس ٢٠١٠ وتموز/يوليو ٢٠١١. في **العراق**، تم إنشاء وحدة كاب في العام ٢٠١١ لدى دائرة العمل والتدريب المهني بهدف متابعة عملية تنفيذ برامج كاب في مراكز التدريب المهني على المستوى الوطني.

بحلول نهاية العام ٢٠١٣، قام الميسّرون الرئيسيون الإقليميون الخمسة بتدريب المعلمين على تنفيذ ونشر برنامج كاب في منطقة الشرق الأوسط.

كما تم إعتماد ٢٠ ميسّراً رئيسياً وطنياً لبرنامج كاب في **اليمن والعراق والأرض الفلسطينية المحتلة** وتكليفهم بالإشراف على تنفيذ برامج كاب في دولهم تماشياً مع شروط ومعايير منظمة العمل الدولية.

خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، أنشأ **الأردن** شبكة من مدربي وأساتذة كاب وإعتمد التثقيف على الريادة في الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب ومراكز التدريب المهني وصندوق التنمية والتشغيل إنطلاقاً من برنامج كاب.

"ساعد برنامج كاب أكثر من مليون شاب وشابة في أكثر من ٥٥ دولة على تنمية مهاراتهم الريادية الأساسية. وقد أظهرت الدراسات توجّه تلاميذ كاب السابقين أكثر من غيرهم إلى بدء مشاريعهم الخاصة وتحليهم بمواقف إيجابية أكثر إزاء الريادة، سواء كأصحاب مشاريع وكموظفين."
تعزيز الرواد المستقبليين، مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢.»

إعتمدت **الأرض الفلسطينية المحتلة** برنامج كاب في جميع مراكز التدريب المهني على المستوى الوطني وبدأت بتنفيذه في جميع المدارس الصناعية. كما دعمت منظمة العمل الدولية بناء القدرات الوطنية لتوفير برنامج كاب من خلال تدريب وإعتماد الميسّرين الوطنيين.

في **السعودية**، قامت منظمة العمل الدولية بتدريب المعلمين والمعلمات على توفير برنامج كاب وساعدت في إختبار برنامج كاب في الكليات في جميع أرجاء البلاد في محافظات أبها، وتبوك، وعرعر، ومنطقة نجران، ومنطقة الباحة، ومنطقة المدينة المنورة، والمجمعة، وجدة والطائف.

في **اليمن**، أصدرت وزارة التعليم الفني والتدريب المهني قراراً يقضي بتنفيذ كاب في جميع مؤسسات التعليم المهني والتقني في مختلف أنحاء العالم. من جهتها، قامت منظمة العمل الدولية **بتدريب أكثر من ٢٨٠ معلماً**، وعدد من الميسّرين الوطنيين والإقليميين. كما تم توفير رزمة التدريب للنساء الرياديات الخاصة بمنظمة العمل الدولية **لأكثر من ٥٠٠ أمرأة في ٥ محافظات.**

واقع

في حال إرتفع معدل الإستخدام في صفوف النساء والشباب إلى المعدلات العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سيسجل دخول ٥٨ مليون شخص إلى سوق العمل فيما سيرتفع متوسط إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد بواقع ٢.٠ في المائة.

تأتي جميع الإحصاءات من منظمة تقرير العمل الدولية (٢٠١٤)، " إتجاهات الإستخدام العالمية ٢٠١٤ | خطر إنتعاش غير منشئ للعمالة؟"

النساء في العمل

مخبري يحضّر عيّنة من الدم للإختبار
(© ILO/Apex – ILO Arab States Flickr)

حلّت المساواة بين الجنسين في طليعة المطالبات بالعدالة الإجتماعية والنمو الإقتصادي الشامل للنساء والرجال. وقد تم إحراز الكثير من التقدم على مستوى الإرتقاء بالمساواة بين الجنسين وبخاصة في مجالي الصحة والتعليم. لكن، لا تزال المعوقات البنيوية قائمة مثل اللوائح التنظيمية القائمة والمعايير المجتمعية تحد من وصول المرأة إلى حقوقها. وعليه، لا تزال تعاني المرأة في المنطقة العربية من أدنى مستويات مشاركة الإناث الإقتصادية في العالم. كما لا يزال عالم العمل في الدول العربية غير جذاب للنساء. ويُعزى ذلك في جزء منه إلى القيم الإجتماعية التي تُنيط بالمرأة الدور الأبرز في رعاية الأسرة، لكن والأهم من ذلك إلى تقصير السياسات في إتاحة الفرص والحوافز أمام النساء للإنخراط في سوق العمل. وعليه، تشارك المرأة بشكل ناشط في تعزيز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في عالم العمل من خلال توفير الدعم المتواصل إلى المكوّنات الثلاث والمجتمع المدني.

الإجراءات على المستوى الوطني

وحرصاً على إجراء التعديلات المناسبة في قانون العمل الأردني ليعكس مبادئ **المساواة في الأجر وعدم التمييز**، تم تنظيم إجتماع تقني بمشاركة ٢٢ برلمانياً، و٣٠ ممثلاً عن المكونات الثلاث في منظمة العمل الدولية، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وممثلي المجتمع المدني والمنظمات النسوية.

كما تم تنظيم ورشة حول عدم التمييز في مكان العمل بمشاركة مستشارين في مجال الريادة في إطار البرنامج الرئيسي **عمل أفضل الأردن** [أنظر القسم الخاص ببرنامج عمل أفضل الأردن]. كما نظّم مشروع عمل أفضل الأردن التابع لمنظمة العمل الدولية ورشة حول **المساواة بين الجنسين، والتمييز وتفتيش العمل** بهدف إكتساب فهم أفضل للقضايا ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين والتمييز في مناطق تجهيز الصادرات في الأردن.

مبادرة تمكين المرأة الفلسطينية إقتصادياً

لقد نظّم مشروع تمكين المرأة الفلسطينية إقتصادياً ورشة تطريز على مدة شهرين لأكثر من ٥٠ إمرأة في مخيمّي نهر البارد وعين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في لبنان. كما وفّر هذا المشروع الدعم المالي على شكل منح وقروض متناهية الصغر لـ٤٣ إمرأة في المخيمين، مما أدى إلى إنشاء ١١ مجموعة أعمال تجارية ترمي إلى التعاون بهدف تحسين نوعية الإنتاج والوصول إلى الأسواق. علاوة على ذلك، ساهمت ورشة أطايب فلسطين في تمكين ١٠ نساء فلسطينيات من كل مخيم من إعداد المأكولات البيتية وتقديم الوجبات من خلال إعادة إحياء التقاليد المطبخية الفلسطينية. وبعد تقييم خارجي، تم تأكيد فعالية هذه المقاربة من حيث تمكين المرأة إقتصادياً من خلال مجموعات الأعمال التجارية.

كما أجرت منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة تقييماً للتعاونيات الزراعية في الضفة الغربية، بالتعاون مع المديرية العامة للتعاونيات لدى وزارة العمل. وقد قامت هذه الدراسة بتوصيف ملامح ٢٣٠ تعاونية ووظائفها الأساسية في ما يتعلّق بالشق الزراعي لتحديد التحديات الأساسية والفرص التنموية، مع إيلاء إهتمام خاص لدور المرأة في هذه التعاونيات.

تساهم «**أطايب فلسطين**» في تمكين اللاجئات الفلسطينيات من تحسين سبل المعيشة من خلال الإحتفال بالإرث المطبخي الفلسطيني ودرّ الدخل في الوقت عينه. يتم تحضير الأطباق في مطابخ جماعية في مخيمَي عين الحلوة ونهر البارد مع مراعاة معايير نوعية صارمة جداً وتوصيل الطلبات إلى المنازل في جميع المناطق اللبنانية.

Palestinian WOMEN'S Project
Economic **Empowerment**
مشروع التمكين الإقتصادي للمرأة الفلسطينية

الرياديات الفلسطينيات في المخيمات الفلسطينية في لبنان
(© ILO/Apex – ILO Arab States Flickr)

توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

عامل يمني مهاجر يعمل على صناعة الحرف اليدوية
(© ILO/Apex – ILO Arab States Flickr)

تقوم منظمة العمل الدولية بتعزيز السياسات وتوفير المساعدة للدول من أجل إتاحة مستويات مناسبة من الحماية الإجتماعية أمام جميع أفراد المجتمع. وتساهم الحماية الإجتماعية الفعالة في تحقيق النمو العادل والإستقرار الإجتماعي وتحسين الإنتاجية.

يتنامى الإعتراف في المنطقة العربية بوجوب توسيع نطاق الحماية الإجتماعية كجزء من الإستراتيجيات الوطنية المتسقة الرامية إلى توفير التغطية لجميع العمال، بما فيهم العاملين في الإقتصاد غير النظامي.

لقد إتخذت بعض الدول الخطوات الضرورية لتطوير الأنظمة الشاملة التي تنظر إلى الأمن الإجتماعي كحق من حقوق الإنسان. يُعتبر بدء تنفيذ وتعزيز مبادرة أرضية الحماية الإجتماعية في **الأردن**، والإلتزام بالمصادقة على إتفاقية الضمان الإجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢) ودعم إنشاء خطة التقاعد للعاملين في القطاع الخاص في **الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان** برهاناً على الإلتزام القوي بتوفير إعانات الضمان الإجتماعي لجميع العمال وأفراد أسرهم وعلى الإرادة في التحوّل من خطط نهاية الخدمة القائمة على الإشتراكات المحددة إلى خطط تقاعد محددة الإعانات.

أرضية الحماية الإجتماعية

تُعتبر أرضيات الحماية الإجتماعية مجموعة محددة وطنياً من الضمانات الأساسية للضمان الإجتماعي الرامية إلى ضمان وصول جميع المحتاجين طول حياتهم إلى الرعاية الصحية الأساسية وأمن الدخل الأساسي كحد أدنى. ويكفل هذان العنصران من عناصر الحماية الإجتماعية الوصول الفاعل إلى السلع والخدمات التي تُعتبر ضرورية على المستوى الوطني.

حرصاً على توفير الحماية الإجتماعية، تعتمد منظمة العمل الدولية مقاربة قائمة على معيارين:

المعيار الأول هو أن الضمان الإجتماعي الأساسي يضمن الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية الأساسية والدخل تماشياً مع **توصية أرضيات الحماية الإجتماعية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢)** والظروف الوطنية.

المعيار الثاني هو تحقيق أرضيات الحماية الإجتماعية بشكل تدريجي لمستويات أعلى من الحماية في إطار منظومات الضمان الإجتماعي الشاملة تبعاً لإتفاقية الضمان الإجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢) الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

وتُعتبر منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية الوكالاتين الرائدتين في تعزيز هذا الجهد على مستوى منظومة الأمم المتحدة لإتاحة الضمانات الإجتماعية الأساسية أمام الجميع.

امرأة تقوم بتحضير الزيتون للعصر
(© ILO/Apex – ILO Arab States Flickr)

عناصر أرضية الحماية الإجتماعية التابعة لمنظمة العمل الدولية:

في العام ٢٠١٢، بادرت منظمة العمل الدولية إلى إطلاق الحوار الوطني حول أرضية الحماية الإجتماعية في الأردن. ونتيجة لجلسات الحوار، أطلقت الحكومة الأردنية الأرضية الوطنية للحماية الإجتماعية في مؤتمر ثلاثي الأطراف من تنظيم منظمة العمل الدولية والمؤسسة العامة للضمان الإجتماعي برعاية رئيس الوزراء الأردني. وكنتيجة جزئية لهذا المؤتمر، أنشأ **رئيس الوزراء الأردني المجلس الإستشاري الثلاثي الأطراف المعني بأرضية الحماية الإجتماعية بمساعدة منظمة العمل الدولية.**

وبعد إنعقاد عدة إجتماعات مع الجهات المعنية الثلاثية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، أنجزت الحكومة الأردنية أيضاً عملية المصادقة على **إتفاقية الضمان الإجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢) إنطلاقاً من التقييم القانوني لمنظمة العمل الدولية.**

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إعتمد **البرلمان الأردني قانون الضمان الإجتماعي رقم ٧** الذي يتيح تغطية الضمان الإجتماعي إلى العمال المستثنين سابقاً، بما فيهم جميع العاملين في المشاريع الصغيرة. وقد دعمت منظمة العمل الدولية هذه الجهود من خلال كوكبة من الإجراءات بما فيها: **تحديد تكلفة سيناريوهات إصلاح الضمان الإجتماعي؛ تدريب الموظفين لدى المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي على التقنيات الأكتوارية؛ إجراء تقييم قانوني لقانون الضمان الإجتماعي المؤقت رقم ٧ لعام ٢٠١٠ تماشياً مع المعايير الدولية؛ المبادئ الأساسية للضمان الإجتماعي؛ الممارسات الجيدة.**

بالتعاون مع المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي في الأردن، ودائرة الموازنة العامة ووزارة التنمية الإجتماعية، أجرت منظمة العمل الدولية أيضاً دراسة شاملة عن إنشاء الأرضية الوطنية للحماية الإجتماعية. وقد شملت **الدراسة تقييماً سريعاً لكلفة أرضية الحماية الإجتماعية** من أجل توفير الحيّز المالي الضروري للأرضية في ظل القيود المفروضة على الموازنة.

في العراق، ساعدت منظمة العمل الدولية البرلمان في **حكومة إقليم كردستان العراق شبه المستقل في تعديل نظام الضمان الإجتماعي (١ تموز/يوليو ٢٠٠٢) والذي يتيح الضمان الإجتماعي في حالات الشيخوخة، والعجز والوفاة وإصابات العمال أمام جميع العمال المؤقتين والعرضيين في القطاع الخاص فوق سن الـ١٨.** كما تعمل حكومة إقليم كردستان العراق على إعتماد قانون تأمينات البطالة، الذي تمت صياغته بمساعدة منظمة العمل الدولية.

بعد حوار وطني مستفيض في العام ٢٠١٣، **إعتمدت اللجنة الثلاثية التوجيهية الوطنية للضمان الإجتماعي في الأرض الفلسطينية المحتلة إستراتيجية قطاعية للضمان الإجتماعي** من أجل إنشاء نظام الضمان الإجتماعي الأول من نوعه للعاملين في القطاع الخاص وأفراد أسرهم. وقد ساعدت منظمة العمل الدولية الحكومة الفلسطينية والشركاء الإجتماعيين في تصميم بارامترات نظام الضمان الإجتماعي الجديد للعاملين في القطاع الخاص وأفراد أسرهم. ضف إلى ما سبق، قامت منظمة العمل الدولية بتسهيل **الحوار الثلاثي الوطني**، وبإعداد مصفوفة تصميم السياسات لمنظومة الضمان الإجتماعي الجديدة، وبإجراء تقييم أكتواري، بموازاة توفير الخدمات الإستشارية على نحو منتظم وبناء القدرات في مجال السياسات والمبادئ والممارسات الفضلى وسبل تمويل الضمان الإجتماعي.

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أجرت منظمة العمل الدولية **الإستطلاع الأول من نوعه في لبنان حول الرعاية الصحية الشاملة**، لإستمزاج آراء اللبنانيين بشأن نظرتهم إلى الرعاية الصحية الشاملة كضرورة. وإنطلاقاً من خلاصات هذا الإستطلاع، أعرب ٩٣ في المائة من المستطلعين عن دعمهم القوي للرعاية الصحية الشاملة

ووجوب إتاحة هذه الرعاية أمام الجميع بغض النظر عن الدخل، القدرة على الدفع، السن، الوضع الوظيفي أو الظروف الصحية. بحسب هذا الإستطلاع، رأى المستطلعون بأنه يتعيّن على الحكومة الإضطلاع بدور مهم للتشجيع على إعتماد مقاربات وقائية في مجال الرعاية الصحية وإعتماد الإجراءات ذات الصلة.

بمساعدة منظمة العمل الدولية، إعتمد مجلس الشورى في **السعودية القانون الأول للتأمين ضد البطالة بنهاية العام ٢٠١٣**. وتتيح هذه الخطة الجديدة إعانات البطالة لفترة معيّنة أمام العمال في القطاع الخاص في حال خسارة الوظيفة. وقد وفّرت منظمة العمل الدولية المساعدة الفنية لتصميم سياسات الخطة الجديدة وصياغة القانون.

وبالتعاون مع المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة، نظّمت منظمة العمل الدولية في العام ٢٠١٣ ورشة عمل إقليمية بعنوان «**إعادة التفكير في الإقتصاد غير المنظم في المنطقة العربية: مقاربة تستند إلى حقوق الإنسان**». وضمّت هذه الورشة ٤٥ مشاركاً تقريباً من ٨ دول عربية. وتمخضت عن هذه الورشة توصيات تقضي بتوسيع قاعدة المعارف بشأن الإقتصاد غير النظامي، وزيادة وصول العاملين في الإقتصاد غير النظامي إلى المعلومات، وتوسيع نطاق الحماية الإجتماعية ليشمل العمال غير النظاميين ومراجعة الأطر القانونية بحيث يشمل قانون العمل العمال غير النظاميين بما يتماشى مع حقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية.

الدراسات الأكتوارية

تهدف الدراسات الأكتوارية، المسماة أحياناً التقييمات الأكتوارية، إلى إستعراض التطورات المالية الحالية والمتوقعة التي تطرأ على خطط الضمان الإجتماعي القائمة أو الجديدة.

وتُعتبر هذه الدراسات الأكتوارية أداة من أدوات الحوكمة والتخطيط المالي. ويتم إجراء الدراسات الأكتوارية في بداية تنفيذ الخطة وعلى نحو منتظم في مرحلة لاحقة، أي خلال مراحل زمنية لا تتجاوز فترة الـ٣ إلى ٥ سنوات، كما يرد في القانون الوطني، وذلك من أجل ضمان رصد عمليات الخطة في الوقت المناسب.

خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، دعمت منظمة العمل الدولية الدراسات الأكتوارية في خطط مختلفة في الدول العربية مثل الأردن، والسعودية، ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة.

إصلاح خطة التقاعد التي طال إنتظارها في لبنان بات قريب المنال

بالنسبة إلى الكثير من العمال في القطاع الخاص اللبناني، يعني الوصول إلى سن التقاعد مواجهة مستقبل غير مضمون في ظل محدودية الوصول إلى الحماية الإجتماعية. ولكن، سوف يتغير هذا الوضع قريباً بفضل التعاون المثمر بين الحكومة، وشركائها الإجتماعيين، ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي.

عملت جوزيفين طعمة التي تبلغ من العمر ٧٠ عاماً كوسيطة تأمين لمدة ٤٠ عاماً في بيروت قبل أن تتقاعد في العام ٢٠٠٦. عندما تقاعدت جوزيفين عن عمر الـ٦٤ عاماً، حصلت على تعويض يغطي البعض من حاجاتها الأساسية ولكنها إعتمدت على مدخرات أخرى وعلى دعم إبنتها لسد التقصير.

وقالت جوزيفين طعمة «لا أعرف كيف يعيش المتقاعدون من دون الوصول إلى مصادر دخل أخرى».

أسوةً بـ٢٨ في المائة من القوى العاملة اللبنانية البالغ عددها ١,٥ مليون عامل، تخضع جوزيفين طعمة إلى خطة التقاعد القديمة في القطاع الخاص التي تتضمن تعويض نهاية الخدمة من دون تقديم إعانات أخرى من إعانات الضمان الإجتماعي.

وبالفعل، يعتمد لبنان نظام تعويض نهاية الخدمة للقطاع الخاص – أي تعويض الدفعة الواحدة بقيمة راتب شهر واحد عن كل سنة خدمة، على أساس راتب العامل النهائي. وعلى سبيل المثال، قد يتوقع العامل في القطاع الخاص الذي يتقاعد بعد ٢٠ عاماً من العمل براتب شهري قدره ١٠٠٠ د.أ. شهرياً أن يصل تعويضه إلى ٢٠,٠٠٠ د.أ. ولكن من دون الحصول على أي تقدمات أخرى من الحماية الإجتماعية. وعليه، لا يتقاضى العامل معاشات شهرية وتنتهي جميع الإعانات عند التقاعد، بما فيها التغطية الصحية في سن تكون فيها الحاجة إليها ماسة وملحة في أغلب الأحيان.

للمزيد من المعلومات حول هذه المقالة الخاصة، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني للمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية:

http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/features/WCMS_207664/lang--en/index.htm

ممرضة تساعد امرأة كبيرة في السن في مركز طبي في بغداد (© ILO/Apex – ILO Arab States Flickr).

مقالة خاصة

السلطة الفلسطينية بصدد إعتماد خطة الضمان الإجتماعي للقطاع الخاص بحلول العام ٢٠١٥

تقوم الأراضي الفلسطينية المحتلة بالإعداد لبدء تنفيذ الخطة الشاملة للضمان الإجتماعي لتغطية جميع العاملين في القطاع الخاص.

قامت اللجنة الثلاثية التوجيهية الوطنية للضمان الإجتماعي بإعداد هذه الخطة بدعم من منظمة العمل الدولية وبالتشاور مع منظمات العمال وأصحاب العمل والمسؤولين الحكوميين والجهات المعنية الأخرى. كما تقوم هذه اللجنة حالياً بإعداد مشروع قانون الضمان الإجتماعي الجديد، الذي يتضمن إقامة مؤسسة ثلاثية مستقلة للضمان الإجتماعي تتولى إدارة خطة الضمان الإجتماعي، وذلك بمساعدة منظمة العمل الدولية، على أن يُرفع مشروع القانون المذكور إلى مجلس الوزراء بحلول العام ٢٠١٥.

للمزيد من المعلومات حول هذه المقالة الخاصة، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني للمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية:

http://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_231143/lang--ar/index.htm

فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعالم العمل

أصبح **الأردن** البلد العربي الأول الذي يعتمد سياسة وطنية حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عالم العمل، وذلك بعد إعتماد معيار العمل الدولي حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عالم العمل خلال مؤتمر العمل الدولي في دورته الـ٩٩ في العام ٢٠١٠. وتقوم السياسة الوطنية الثلاثية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عالم العمل بتحديد قضايا مكان العمل، والحماية من التمييز في الإستخدام، والوقاية من الخطر المهني المتمثل بإنتقال فيروس نقص المناعة البشرية وبضمان إشراك الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية في عملية صنع السياسات.

إلى ذلك، تُعتبر هذه السياسة مرتبطة بالخطط والسياسات الوطنية، وبخاصة الأجندة الوطنية والخطة الإستراتيجية الوطنية بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ٢٠١٢-٢٠١٦ فضلاً عن الإتفاقيات الدولية والخطط والإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمختلف المجموعات المستهدفة، بما فيها الشباب، والنساء، والأطفال والصحة الإنجابية. في المقابل، يتم إجراء تحليل قانوني للسياسات والممارسات التي تؤثّر على الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية وعالم العمل في **الأردن**.

في **لبنان**، عملت منظمة العمل الدولية بالشراكة مع جمعية مصارف لبنان والنقابات العمالية على توزيع المواد الرامية إلى نشر الوعي في فروع المصارف خلال يوم الإيدز العالمي (١ كانون الأول/ديسمبر) ومع مهرجان «كابريوليه» السنوي للأفلام القصيرة على إطلاق مباراة لأفضل سيناريو وأفضل فيلم قصير بشأن عدم التمييز في مكان العمل.

العمال المهاجرون

عمال مهاجرون يقومون بتركيب قضبان معدنية في ورشة بناء (© ILO/Apex – ILO Arab States Flickr).

في منطقة الشرق الأوسط، تُعتبر نسبة العمال المهاجرين إلى العمال الوطنيين من الأعلى في العالم، وبخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي. في الأردن ولبنان، يشكّل المهاجرون نسبة لا يُستهان بها من القوى العاملة، وبخاصة في القطاعات مثل البناء والعمل المنزلي. وبحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، تشكّل النساء تقريباً نصف العمال المهاجرين في المنطقة.

الأنشطة على المستوى الوطني

يجري العمل على تطوير وإنفاذ الإطار التشريعي والسياساتي لحماية حقوق العمال المنزليين تماشياً مع المعايير الدولية في **لبنان** بمساعدة منظمة العمل الدولية وبالشراكة مع الإتحاد الأوروبي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. في العام ٢٠١٣، قامت منظمة العمل الدولية بنشر الوعي في صفوف السفراء والملحقين العماليين في السفارات بشأن المعايير الدولية المتعلقة بالعمل المنزلي، بدعم من نقابة أصحاب مكاتب إستقدام الخادمات، وذلك لإعتماد **مدوّنة سلوك** وآلية لرصد إستخدام العمال، إلى جانب نشر الوعي بشأن المدوّنة الجديدة في صفوف ١٠٠ وكالة إستخدام. وبدعم من منظمة العمل الدولية، بادر الإتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان إلى تطوير آلية للإحالة بالتعاون مع المنظمات الحكومية في إطار معالجة شكاوى العمال المنزليين بشكل أفضل وإنشاء اللجنة التأسيسية **لنقابة العمال المنزليين في لبنان، وهي أول نقابة عمالية للعمال المنزليين المهاجرين في المنطقة العربية**.

وحرصاً على تطوير **سياسة نقابية حول العمال المهاجرين في الأردن**، قامت منظمة العمل الدولية بمساعدة الإتحاد العام لنقابات العمال في الأردن في العمل مع الحكومة على سياسة الهجرة تساهم في تحسين شروط وظروف عمل العمال الأجانب وتوفّر الحماية الإجتماعية لهم. كما قامت منظمة العمل الدولية بإجراء تقييم لقطاعَي البناء والعمل المنزلي، ومراجعة السياسة الوطنية لتفتيش العمل والإستراتيجية الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين، إلى جانب تدريب مفتشي العمل والملحقين العماليين لدى السفارات. كما ساهمت منظمة العمل الدولية في إنشاء شبكة الملحقين العماليين في السفارات بالتعاون مع ممثلي سفارات مصر، والفيليبين، وإندونيسيا، وسريلانكا وبنغلادش.

وبالأصالة عن وزارة حقوق الإنسان في **اليمن**، إستضافت منظمة العمل الدولية حلقة دراسية للمساعدة في إعداد مشروع قانون مكافحة الإتجار بالبشر، الذي أُحيل إلى البرلمان. كما ساعدت منظمة العمل الدولية وزارة العمل في إعداد برنامج لإعادة إدماج العمال اليمنيين في سوق العمل اليمنية بعد ترحيلهم من السعودية.

إلى ذلك، أجرت منظمة العمل الدولية تقييماً نوعياً لشروط وظروف العمل الجبري والإتجار بالبشر في الإمارات العربية المتحدة في إطار تقرير بعنوان «عالقون في الفخ: الإتجار بالبشر في الشرق الأوسط».

من جهة أخرى، عقدت منظمة العمل الدولية مؤتمراً إقليمياً ثلاثي الأطراف للترويج للإتفاقية رقم ١٨٩ بعنوان «زيادة الوعي وتبادل المعرفة بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين»(القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، وهو أول إجتماع عربي حول الإتفاقية المذكورة، وذلك بمشاركة ممثلين عن الحكومات وأصحاب العمل والعمال ومسؤولين من المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

لقد أوصى المشاركون في المؤتمر بزيادة الوعي بشأن الإتفاقية رقم ١٨٩ في صفوف الشركاء الإجتماعيين، وهيئات إنفاذ القوانين، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات العمال وأصحاب العمل ووكالات الإستخدام. كما أوصى المشاركون بتنظيم المزيد من الدورات التدريبية حول الحقوق والموجبات المنصوص عليها في الإتفاقية، وبإشراك بلدان المنشأ في الإجراءات المستقبلية، وتوسيع أطر الحماية القائمة، ووضع آليات فاعلة لتفتيش العمل، وضمان حرمة المنزل، وبلورة آليات لفض النزاعات وبناء قدرات الإستجابة.

عالقون في الفخ: الإتجار بالبشر في الشرق الأوسط

كشفت منظمة العمل الدولية سبل وقوع ٦٠٠,٠٠٠ عامل مهاجر ضحية الخداع وفي فخ العمل الجبري في مختلف أرجاء منطقة الشرق الأوسط.

أتاحت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية لمحة نادرة عن المحن التي يمر بها العمال القادمون من بعض أفقر دول العالم وتناولت المعوقات البنيوية الماثلة أمام حماية حقوقهم في العمل في منطقة الشرق الأوسط ومكافحة الإتجار بالبشر في الدول العربية.

وإنطلاقاً من أكثر من ٦٥٠ مقابلة تم إجراؤها خلال فترة تتجاوز السنتين في كل من الأردن، ولبنان، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، سلّطت الدراسة المذكورة الضوء على وضع العمال البالغين ضحايا الإتجار بالبشر في منطقة الشرق الأوسط، والأساليب المعقدة التي أدت إلى وقوعهم ضحية «الخداع وفخ» العمل الجبري والإستغلال الجنسي إلى جانب القيود التي حالت دون الرحيل. كما تناولت هذه الدراسة الإستجابات التي إعتمدتها الحكومات، ومنظمات أصحاب العمل والعمال وسواها من الجهات المعنية مؤخراً لمكافحة الإتجار بالبشر وزوّدت صناع السياسات في المنطقة بالتوصيات الضرورية لمساعدتهم على مكافحة هذه الظاهرة بفاعلية.

للمزيد من المعلومات حول هذا التقرير، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني للمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية:

http://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_211159 /lang--ar/index.htm

تعزيز الحوار الاجتماعي

يساهم الحوار الإجتماعي الحقيقي في تعزيز شروط وظروف عمل ومعيشة أفضل وتحقيق عدالة إجتماعية أكبر. تساعد منظمة العمل الدولية الشركاء الثلاثة على إقامة علاقات عمالية سليمة، وتكييف قوانين العمل لتلبية الحاجات الإقتصادية والإجتماعية المتغيّرة وتحسين إدارة سوق العمل.

خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، أطلق المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية سلسلة من المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار الإجتماعي تحقيقاً للعدالة الإجتماعية في المنطقة العربية.

بالتعاون مع منظمة العمل العربية، نظّم المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية مؤتمراً عربياً جامعاً بعنوان «**حوكمة أسواق العمل العربية في ظل مجتمع عربي متغير**» وبمشاركة زهاء **٨٠ مندوباً** رفيع المستوى من الحكومات، ومنظمات أصحاب العمل والعمال من أجل المساهمة في إصلاح إدارات العمل وحوكمة العمل، في ضوء المعطيات الجديدة في العالم العربي. كما قام المؤتمر بإصدار وإعتماد مجموعة من التوصيات التي تركّز على إستحداث نموذج إنمائي جديد يحقّق توازناً بين الإعتبارات الإجتماعية والإقتصادية من خلال الحوار الإجتماعي.

من جهة أخرى، نظّمت منظمة العمل الدولية ورشة عمل إقليمية في بيروت، لبنان بعنوان «**المرأة والنقابات العمالية في الدول العربية: العمل اللائق من خلال التنظيم**»، وذلك لإفساح المجال أمام النقابات العمالية للإنخراط في نقاشات مفتوحة وبناءة في ما بينها ومع منظمات المجتمع المدني المناصرة لقضايا المرأة.

الإجراءات على المستوى الوطني

تم إطلاق خطة عمل من أجل إعتماد **المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة في الأردن** من خلال تعزيز المفاوضة الجماعية وتحسين فعالية تفتيش العمل، وذلك على أساس الخلاصات والتوصيات المتمخضة عن تدقيق تفتيش العمل. كما تم تنظيم العديد من الدورات التدريبية وورش العمل حول تفتيش العمل وإدارة العمال المهاجرين مع المسؤولين لدى وزارة العمل والمنطقة الإقتصادية الخاصة فضلاً عن الشركاء الإجتماعيين. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم ورشتَي عمل من أجل مراجعة وتحديث الملامح الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين والسياسة والإستراتيجية الوطنية ذات الصلة بتفتيش العمل.

لقد واصلت منظمة العمل الدولية الترويج للتركيبة الثلاثية ودعم الحوار الإجتماعي والعلاقات الصناعية في الأرض الفلسطينية المحتلة تماشياً مع معايير العمل الدولية. وبصورة خاصة، دعمت منظمة العمل الدولية عدداً من آليات الحوار الإجتماعي، بما فيها:

- إعادة إحياء اللجنة الثلاثية الوطنية لشؤون العمل؛ إنشاء لجنة ثلاثية معنية بتقديم المشورة حول إعتماد الحد الأدنى الوطني للأجور؛
- مواصلة بناء قدرات اللجنة الوطنية لشوؤن المرأة التي تم إنشاؤها في العام ٢٠١٠ وتكليفها بزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة والإرتقاء بالمساواة بين الجنسين في عالم العمل؛
- إنشاء وبناء قدرات اللجنة الثلاثية الوطنية للضمان الإجتماعي من أجل تطوير منظومة متكاملة للضمان الإجتماعي تماشياً مع معايير العمل الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية؛
- إنشاء اللجنة الوطنية الثلاثية التوجيهية بشأن عمل الأطفال من أجل معالجة أسوأ أشكال عمل الأطفال في **الأرض الفلسطينية المحتلة**.

تعزيز منظمات العمال من خلال محو الأمية الإقتصادية والإجتماعية والقانونية

لقد قدّمت منظمة العمل الدولية دعماً أساسياً إلى المنظمات الجديدة والقائمة في إطار السعي إلى قيام مؤسسات تمثيلية وديموقراطية ذات قاعدة عريضة وقادرة على الإستجابة للتحديات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في المرحلة الإنتقالية. في المقابل، دعم المشروع الإقليمي المموّل من وزارة الخارجية الأمريكية بعنوان «تعزيز منظمات العمال في الدول العربية من خلال محو الأمية الإقتصادية والإجتماعية والقانونية»الجهود الرامية إلى إنشاء هيكلية نقابية عربية مستقلة من خلال تعزيز التعاون النقابي الإقليمي بشكل ناشط في مجالات الحرية النقابية، والمفاوضة الجماعية وحقوق المرأة والعمال المهاجرين.

على المستوى الوطني، وفّر المشروع الدعم في إطار بلورة رؤية وإستراتيجيات متوسطة الأمد بشأن الإصلاحات النقابية، وتوسيع إنتشارها وتنظيم صفوف العمال غير النظاميين.

الإجراءات على المستوى الوطني

حرصاً على تعزيز البيئة المعينة للحريات النقابية والمفاوضة الجماعية، بادرت منظمة العمل الدولية إلى تشجيع التعاون النقابي في **الأردن** بين مختلف منظمات العمال، وذلك بهدف إعداد **إستراتيجية نقابية مشتركة** وخطة عمل للإصلاحات النقابية والعمالية.

كما دعمت منظمة العمل الدولية العمال والنقابات العمالية في لبنان في إطار تعزيز الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية من خلال إطلاق مبادرات ترمي إلى تحسين الصفة التمثيلية والهيكلية الديموقراطية في النقابات العمالية. وقامت منظمة العمل الدولية أيضاً بدعم تنظيم العمال غير النظاميين، وغير المنتسبين إلى نقابة، **والعمال المنزليين المهاجرين**. ويُعتبر دعم الفئة الأخيرة من العمال سابقة في المنطقة العربية.

إلى ذلك، أفسحت أنشطة منظمة العمل الدولية في **الأرض الفلسطينية المحتلة** المجال أمام بناء تحالفات جديدة بين الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ونقابة الأساتذة الجامعيين ونقابة موظفي الأونروا وسواها من النقابات العمالية. كما وفّرت منظمة العمل الدولية الدعم للإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين من أجل تنظيم إجتماع أول للجنته التنفيذية الموحّدة لسنوات طويلة من خلال تجاوز القيود المفروضة من سلطات الإحتلال على حراك العمال.

أفضى دعم منظمة العمل الدولية **للإتحاد العام لعمال سلطنة عُمان** إلى بناء فريق من مدرّبي النقابات العمالية، مما سمح للإتحاد بتصميم برنامج التدريب المستدام الخاص به. بالإضافة إلى ذلك، قام المشروع بإعداد أوراق مواقف سمحت للإتحاد بالمشاركة الفعالة في الحوار الإجتماعي والنقاشات الوطنية بشأن الحد الأدنى للأجور وتعديلات قانون العمل. كما تمكّن الإتحاد العام لعمال سلطنة عُمان من توسيع تمثيله في المنشآت والمشاريع، من خلال توفير المشورة والمساعدة إلى المشروع، لبلوغ ١٦٠ نقابة عمالية على مستوى الشركات.

على **المستوى الإقليمي**، نظمت منظمة العمل الدولية ورشة عمل في عمان حول **حقوق النقابات العمالية، والحريات والحق في الإضراب**، بمشاركة وفود من المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان والأردن والبحرين وعُمان واليمن والإتحاد الدولي لنقابات العمال. وتضمنت توصيات الورشة إنشاء مرصد عربي لحقوق النقابات العمالية والحريات النقابية، وإنشاء مكتب مشترك بين مكتب الأنشطة العمالية لدى منظمة العمل الدولية ولجنة الإتحاد الدولي لنقابات العمال بهدف حماية النقابيين من الإنتهاكات والمخالفات.

تنمية قدرات منظمات أصحاب العمل في المنطقة العربية للمساهمة في تحقيق النمو المنشئ للوظائف من خلال الحوار الإجتماعي والسياساتي الفاعل

خلال فترة السنتين، عملت منظمة العمل الدولية مع أصحاب العمل في الدول العربية على ضمان أدائهم لدور ناشط في تمثيل القطاع الخاص في النقاشات الثنائية والثلاثية من خلال المواقف السياساتية المستندة إلى الأدلة والبراهين. بالإضافة إلى ذلك، ركّزت منظمة العمل الدولية على ضرورة توافر القدرة لدى منظمات أصحاب العمل على توفير الخدمات المناسبة إلى الأعضاء من خلال تنظيم دورات تدريبية حول كسب التأييد، والتأثير، والتواصل، والحوكمة والإستراتيجية.

لقد إستفاد ٣٠ ممثلاً من منظمات أصحاب العمل من دورات تدريب منظمة العمل الدولية حول كسب التأييد والتأثير والتواصل في ورشتين منفصلتين في **عُمان والأردن**. كما نظّمت منظمة العمل الدولية عدداً من تقييمات القدرات لدى منظمات أصحاب العمل في مختلف الدول العربية من أجل تقييم مواطن قوتها وضعفها.

في أعقاب تقييم قدرات إتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية في **الأرض الفلسطينية المحتلة**، قرّر مجلس إدارتها إنشاء وحدة للسياسات قادرة على مساعدة الإتحاد على المشاركة في الحوار الإجتماعي وصياغة وثائق السياسات لدعم منظور القطاع الخاص في النقاشات الثنائية والثلاثية.

في **الأردن**، أجرت منظمة العمل الدولية تقييماً لقدرات غرفة صناعة الأردن الذي تمت مناقشته مع مجلس إدارتها. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم مسح للمنشآت والمشاريع ركّز على المعوقات الماثلة أمام الشركات الصناعية في الأردن، وذلك لتقييم كفاءة ونطاق خدمات الغرفة التجارية.

بدعم من منظمة العمل الدولية، إستخدمت **غرفة صناعة وتجارة عُمان** تقييماً سابقاً للقدرات لمراجعة هيكليتها الداخلية وتحديد أدوار الموظفين بشكل أوضح. كما قامت غرفة صناعة وتجارة عُمان بمراجعة نظامها الداخلي في محاولة للحصول على صفة تمثيلية وتنظيم إنتخابات مجلس إدارتها بنهاية العام ٢٠١٣. وكانت هذه الإنتخابات الأولى من نوعها التي يتم فيها إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة بدلاً من تعيين جزء منهم بموجب مرسوم حكومي.

المزيد من الحقوق للعمال في قطاع الملابس في الأردن

لقد نظّم العمال في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن سلسلة من الإضرابات خلال السنوات الماضية للإحتجاج على إنتهاكات الحقوق العمالية. وترمي إتفاقية المفاوضة الجماعية الجديدة إلى تحسين الوضع السائد.

لقد إنتقلت العاملة البنغلاديشية نور جيهان، ٢٤ عاماً، إلى الأردن منذ عام للعمل في مصنع للملبوسات في مدينة سحاب الصناعية. ويؤمن لها صاحب العمل المأكل والمسكن، مما يسمح لها بتحويل نحو ١٥٠ د.أ إلى أسرتها.

قالت نور جيهان: «عملتُ في عدة دول، لكن سمعت السنة الماضية أخباراً عن انتقال الكثير من النساء في بلادي إلى الأردن للعمل فقررتُ أن أحذو حذوهن»، مضيفة بأنها بدأت بالبحث عن عمل في الخارج بعد وفاة والدها. «كان علي مساعدة أمي في تربية إخوتي السبعة».

جيهان هي واحدة من نحو ٤٠,٠٠٠ عامل هم بمعظمهم من جنوب آسيا ويعملون في قطاع تصنيع الملبوسات في الأردن، الذي حققت صادراته في السنة الماضية رقماً قياسياً بقيمة ١,٢ مليار دولار أمريكي. ولكن، فيما شهدت الأعمال التجارية في مختلف المناطق الصناعية المؤهلة إزدهاراً كبيراً، عانت العلاقات بين العمال وأصحاب المصانع في أغلب الأحيان من النزاعات. وتجدر الإشارة إلى وجود ١٤ منطقة صناعية مؤهلة في الأردن تقوم بتصنيع السلع لبيعها في الأسواق الخارجية.

خلال السنوات المنصرمة، نظّم العمال في المناطق الصناعية المؤهلة سلسلة من الإضرابات من أجل الإحتجاج على إنتهاكات حقوق العمل، وتدني الأجور، ورداءة شروط وظروف العمل والمعيشة. وأتت الإستجابة على شكل إبرام إتفاقية للمفاوضة الجماعية في شهر أيار/مايو من هذا العام بين اثنين من اتحادات أصحاب العمل في قطاع الألبسة وبين النقابة العامة للعاملين في الغزل والنسيج والألبسة في الأردن. وتم إعتبار هذه الإتفاقية على نطاق واسع كخطوة غير مسبوقة نحو الإرتقاء بالحوار الإجتماعي والعلاقات الصناعية في هذا القطاع.

وقد تم التوقيع على الاتفاقية بين الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة والمنسوجات، واتحاد أصحاب المصانع والورش والألبسة، والنقابة العامة للعاملين في الغزل والنسيج والألبسة بتيسير من برنامج عمل أفضل الأردن ومنظمة العمل الدولية.

ترمي هذه الإتفاقية إلى إتاحة تمثيل أفضل أمام العمال مثل جيهان وتحسين شروط وظروف عملهم ومعيشتهم. وعلى الرغم من أن العمال المهاجرين يشكّلون أغلبية العمال في قطاع الألبسة، تشمل هذه الإتفاقية أيضاً الآلاف من الأردنيين والأردنيات الذين يعملون إلى جانبهم. وقد تساهم هذه الإتفاقية أيضاً في إستقطاب المزيد من الشباب الأردنيين إلى هذا القطاع. كما تسعى هذه الإتفاقية التي تم التوصل إليها بعد مخاض طويل إلى تحسين الإنتاجية وتلبية مصالح العمال وأصحاب العمل على حد سواء.

للمزيد من المعلومات حول هذه المقالة الخاصة وإتفاقية المفاوضة الجماعية والعمال في المناطق الصناعية المؤهلة، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني للمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية:

http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/features/WCMS_228222/lang--ar/index.htm

عمال أردنيون في مصنع للنسيج في منطقة صناعية مؤهلة قرب إربد
((© ILO/Jared J. Kohler – ILO Arab States Flickr).

§

ضمان الحقوق في العمل

رجال ونساء في مكتب يتناقشون الأخبار ذات الصلة بالحقوق في العمل (© ILO/Apex – ILO Arab States Flickr).

تقوم منظمة العمل الدولية بتطوير وصون منظومة معايير العمل الدولية التي تهدف إلى تعزيز الفرص المتاحة أمام الرجال والنساء للحصول على عمل لائق ومنتج في ظروف من الحرية والإنصاف والأمن والكرامة.

المصادقة على معايير العمل

بعد إنعقاد العديد من الإجتماعات بين منظمة العمل الدولية والجهات المعنية الثلاثية في حزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠١٢، شرعت الحكومة الأردنية في عملية المصادقة على إتفاقية الضمان الإجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢). كما قامت منظمة العمل الدولية بتوفير المشورة إلى المسؤولين لدى السلطة البحرية الأردنية بشأن وسائل التبليغ عن تطبيق الإتفاقية بشأن وثائق هوية البحارة (مراجعة)، ٢٠٠٣ (رقم ١٨٥) التي صادق عليها الأردن في العام ٢٠٠٤.

في العام ٢٠١٣، وفّرت منظمة العمل الدولية خدمات بناء القدرات والمشورة خلال ورشة العمل الثلاثية الأطراف في **الكويت** من أجل تحسين القدرة على التبليغ عن تطبيق الإتفاقيات الدولية بما فيها تلك المتعلقة بساعات العمل، والعطل الإلزامية، والعمل الليلي، والإستراحة الأسبوعية، والتمييز في مكان العمل والسياسات الإجتماعية.

بالشراكة مع المجلس الإقليمي لنقابات عمال جنوب آسيا، عقدت منظمة العمل الدولية أيضاً ورشة عمل حول هجرة اليد العاملة من دول جنوب آسيا إلى الدول العربية، وبخاصة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وتوصّل أعضاء النقابات العمالية، وممثلو جاليات العمال المهاجرين، ومجموعات حقوقية من البحرين، والأردن، وعُمان، وقطر، ولبنان، وبنغلادش، والنيبال، والهند، وسريلانكا والباكستان إلى مجموعة من التوصيات في ختام المؤتمر. وركّزت هذه التوصيات على إنشاء منظمات العمال المهاجرين والإنضمام إليها فضلاً عن تحسين شروط وظروف العمل بالنسبة إلى العمال المهاجرين في بلدان المقصد.

إصلاح وإنفاذ قانون العمل

جمعت الشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية أصحاب العمل لتبادل الخبرات حول سبل جعل مكان العمل أكثر تضميناً للأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية. وأتت هذه المبادرة تتويجاً لورشة عمل إمتدت على يومين حول إستراتيجيات الإستخدام لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة والإحتفاظ بهم بمشاركة وفود من الأردن، والعراق، واليمن، ومصر، وعُمان و**الأرض الفلسطينية المحتلة**.

تفتيش العمل

بدعم من منظمة العمل الدولية، قامت وزارة العمل في **الأردن** بصياغة مرسوم تُنشأ بموجبه الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وبلورة خطة قصيرة الأمد لإصلاح تفتيش العمل. كما أتاحت منظمة العمل الدولية المساعدة الفنية لأتمتة أنشطة تفتيش العمل لدى وزارة العمل فضلاً عن تطوير وإختبار قاعدة البيانات الشاملة لتفتيش العمل. كما أجرت منظمة العمل الدولية تدقيقاً لتفتيش العمل في الأردن ووفّرت التوصيات لتحسين فعالية تفتيش العمل تماشياً مع معايير العمل الدولية.

تفتيش العمل والمساواة بين الجنسين ومنع التمييز في الدول العربية

في جميع أرجاء المنطقة، إختبرت منظمة العمل الدولية الكتيّب الإرشادي الجديد لتزويد مفتشي العمل بالمعارف والمواقف والأدوات التي تمكّنهم من تحديد ومعالجة مختلف الحاجات، والتوقعات والتجارب في صفوف العمال والعاملات. كما عقدت منظمة العمل الدولية ورشة عمل إقليمية تستهدف مفتشي العمل من **الأردن، ولبنان، والأرض الفلسطينية المحتلة واليمن** لتدريبهم على تحديد الثغرات الجندرية، وجمع وتحليل المعلومات حول الفروقات الجندرية وإتخاذ الإجراءات العلاجية إن إمكن. وحرصاً على تسليط الضوء على هذه المسألة على المستوى الوطني والتأثير على عملية صنع السياسات في المستقبل، قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإجراء دراسة حول العنف على أساس النوع الإجتماعي في مكان العمل بالشراكة مع منظمة العمل الدولية ومعهد دراسات المرأة لدى جامعة بيرزيت.

تعزيز المساواة في الأجر بين النساء والرجال الأردن

بدعم من منظمة العمل الدولية، أجرت اللجنة التوجيهية الوطنية الأردنية الثلاثية المعنية بالمساواة في الأجور مراجعة قانونية ودراسة معمقة بشأن أبعاد **الفجوة في الأجور بين الجنسين في قطاع التعليم الخاص**. كما إنعقدت سلسلة من ورش العمل الوطنية في الأردن بدعم من منظمة العمل الدولية لنشر المعرفة والوعي بشأن الفجوة في الأجور بين الجنسين.

إلى ذلك، تم إتخاذ المزيد من الإجراءات برعاية الأميرة بسمة بنت طلال، بحيث تم إطلاق حملة وطنية حول المساواة في الأجور في الأردن، تلتها سلسلة من المشاورات مع صناع السياسات، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلين عن أصحاب العمل والعمال وأكاديميين من أجل ممارسة الضغوط لتعديل القانون الأردني، بما يتماشى مع إتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠) الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

الأرض الفلسطينية المحتلة

في سياق عمل منظمة العمل الدولية التجريبي حول العنف على أساس النوع الإجتماعي في مكان العمل، تم إجراء تمرين تدريبي حول صناعة الأفلام/وسائل الإعلام لمدة ٥ أيام مع طلاب جامعة بيت لحم. تم تدريب الطلاب على إنتاج شرائط فيديو قصيرة بشأن مدركاتهم حول العنف على أساس النوع الإجتماعي. في المقابل، إستهدفت مبادرة مكملة تابعة لمنظمة العمل الدولية أُجريت في جامعتين فلسطينيتين قرابة الـ٥٠ طالباً مع توفير التدريب الشامل حول المدركات المتعلقة بالعنف على أساس النوع الإجتماعي في مكان العمل. ضف إلى ما سبق، تم تنظيم طاولات مستديرة مع مجموعة من الأساتذة في جامعة بيت لحم.

التدريب الإقليمي للميسّرين على التدقيق التشاركي في النوع الإجتماعي الخاص بمنظمة العمل الدولية

تم تنظيم دورة تدريبية إقليمية في عمان بمشاركة ٢٠ ميسّراً من **مصر، والأردن، ولبنان، والأرض الفلسطينية المحتلة، وتونس واليمن**. خلال ورشة العمل، تم تدريب المشاركين على أداة التدقيق التشاركي في النوع الإجتماعي التابعة لمنظمة العمل الدولية، وهي عملية تحويلية تؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المنظمات. هدفت الدورة التدريبية إلى إستحداث مجموعة من الميسّرين الإقليميين الناطقين باللغة العربية الملّمين بمنهجية التدقيق التشاركي في النوع الإجتماعي الخاصة بمنظمة العمل الدولية فضلاً عن تعزيز المساواة بين الجنسين في صفوف المكوّنات الثلاثية الخاصة بمنظمة العمل الدولية في المنطقة العربية من خلال إجراء التدقيق التشاركي في النوع الإجتماعي.

مقالة خاصة

التمييز في الأجور بين الجنسين في الأردن: دعوة إلى التغيير

تعمل منظمة العمل الدولية مع الحكومة الأردنية وشركائها الإجتماعيين على ردم الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء.

عندما طلبت أميرة، وهي معلمة مدرسة أردنية، من مديرها زيادة في الراتب، رُفض طلبها لا بل تم صرفها من العمل بعد مرور بضعة أشهر. في المقابل، تعمل بنان* لحساب شركة إعلامية وتشتكي من أنها تتقاضى راتباً أقل من راتب زملائها الذكور بنسبة ٣٠ في المائة عن العمل عينه.

صرحت بنان قائلة «حصل الجميع على زيادة في الأجر لكنني لم أحصل سوى على زيادة بنسبة ٣ في المائة تقريباً مقابل ٧ في المائة للموظفين الرجال. وعندما لفتتُ إنتباه مديري إلى هذا الفرق، قيل لي إنه متعمد وإن مكان المرأة المتزوجة هو في المنزل مع أطفالها».

وتُعطي هذه القصص لمحة سريعة عن التمييز الذي تعاني منه العديد من النساء في سوق العمل الأردني- علماً أن الأردن صادق **على إتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠) وإتفاقية التمييز (في المهنة والإستخدام)، رقم ١١١ الصادرتين عن منظمة العمل الدولية.**

يتقاضى الرجال العاملون في القطاع الخاص في الأردن راتباً يفوق راتب العاملات بواقع ٤١ في المائة كمتوسط فيما يتقاضى الرجال العاملون في القطاع العام راتباً يفوق راتب العاملات بواقع ٢٨ في المائة كمتوسط. بحسب الأرقام الرسمية، تصل الفجوة في الأجور إلى ٤١,٣ في المائة في قطاع الصناعات التحويلية، و٢٧,٩ في المائة في قطاعَي الصحة والعمل الإجتماعي و٢٤,٥ في المائة في قطاع التعليم.

إلى ذلك، يطال التمييز المنافع غير المتعلقة بالأجور مثل التأمين الصحي والنفقات المدفوعة، التي تُحرم منها العديد من النساء. بالإضافة إلى ذلك، لا يتيح العديد من أصحاب العمل إجازة الأمومة، الأمر الذي يُرغم النساء على التوقف عن العمل لفترات طويلة مما يُفضي إلى تخلّف النساء عن الرجال من حيث الراتب والترقية.

للمزيد من المعلومات حول المساواة في الأجور في الأردن، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني للمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية:

http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/features/WCMS_213932/lang--ar/index.htm

ردة فعل الممرضات الأردنيات خلال التدريب على الإسعافات الأولية في سيارة إسعاف (© ILO/Apex Image – ILO Arab States Flickr).

القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال

بحسب آخر تقديرات منظمة العمل الدولية العالمية بشأن عمل الأطفال، الصادرة في العام ٢٠١٣، يبلغ عدد الأطفال العاملين ٩,٢ مليون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبلغ معدل النشاط الإجمالي ٨,٤ في المائة في الشريحة العمرية ٥-١٧ سنة. ويُعزى إلتحاق الكثير من الأطفال بالقوى العاملة في سن مبكرة إلى عوامل مثل الفقر الأسري، وضعف الحماية الإجتماعية وضعف نوعية التعليم. ويتم إستخدام معظم الأطفال العمال في المنطقة في قطاع الزراعة، فيما يتعرض أكثر من نصفهم إلى الأعمال الخطرة.

لقد شهد العقد الأخير تقدماً ملحوظاً في مكافحة عمل الأطفال في المنطقة العربية. وفيما تدنو الدول العربية أكثر وأكثر من المصادقة الشاملة على أهم إتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة بعمل الأطفال، أظهرت هذه الدول إلتزاماً متزايداً بمعالجة عمل الأطفال، فيما تم وضع الإجراءات ذات الصلة بحماية الأطفال مثل رفع السن الأدنى للعمل موضع التطبيق في الكثير من البلدان.

في **لبنان**، على سبيل المثال، قدّمت منظمة العمل الدولية الدعم من أجل إعادة تفعيل لجنة التسيير الوطنية لمكافحة عمل الأطفال وتنمية قدرات وحدة مكافحة عمل الأطفال لدى وزارة العمل.

ونتيجة لهذا الدعم، صدر المرسوم رقم ٨٩٨٧ بشأن أخطر أشكال عمل الأطفال في لبنان في العام ٢٠١٢. والأهم، تولت منظمة العمل الدولية عملية بلورة خطة العمل الوطنية الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول العام ٢٠١٦. كما تم إعداد ودعم إستراتيجية التوعية الوطنية من قبل منظمة العمل الدولية. ومن المقرر إجراء مسح وطني شامل لعمالة الأطفال بالتعاون مع دائرة الإحصاء المركزي في مطلع العام ٢٠١٤.

كما إنضم القطاع الخاص بشكل قوي إلى عملية مكافحة عمل الأطفال، من خلال مشاركته ورعايته لمؤتمر حول المسؤولية الإجتماعية للشركات وعمل الأطفال في لبنان في العام ٢٠١٣، بتنظيم من منظمة العمل الدولية وجامعة بيروت الأميركية. وقد شارك عدد كبير من الشركات التي تمثّل كامل طيف قطاع الشركات في لبنان في المؤتمر وتناقش في سبل دعم الأعمال والشركات صوتاً ومالاً لعملية مكافحة عمل الأطفال.

في **الأرض الفلسطينية المحتلة**، ساعدت منظمة العمل الدولية في إنشاء لجنة التسيير الوطنية لمكافحة عمل الأطفال، وفي تدريب وحدة مكافحة عمل الأطفال لدى وزارة العمل وإجراء مجموعة من البحوث وأنشطة التوعية.

في **الأردن**، وفّرت منظمة العمل الدولية الدعم لتنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال في محافظات محددة من خلال توفير الدعم الفني وبناء القدرات على مستوى كبار المسؤولين لدى وزارات العمل والتنمية الإجتماعية والتربية. بموازاة ذلك، ساعدت منظمة العمل الدولية في إعداد قاعدة بيانات وطنية حول عمل الأطفال وفي تعزيز آليات التنسيق الوطنية وتنمية قدرات السلطات الوطنية على إدارة المعلومات المعقدة المتصلة بحالات عمل الأطفال.

كما تم تنظيم مجموعة من ورش بناء القدرات في الأردن لإشراك الجهات المعنية في مراجعة الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال NFCL وبلورة البرامج وخطط العمل الرامية إلى معالجة عمل الأطفال؛ وتعزيز دور النقابات العمالية في إطار القضاء على عمل الأطفال؛ وتنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال وإنفاذ لائحة الأعمال الخطرة للعمال الأحداث.

في لبنان والأردن، بادرت منظمة العمل الدولية إلى توسيع نطاق أنشطتها المتصلة بعمل الأطفال لتضمين **الأطفال اللاجئين السوريين** وإلى إجراء تقييمات نوعية وكمية لقياس نطاق وأبعاد ظاهرة عمل الأطفال في صفوف اللاجئين السوريين. فضلاً عن ذلك، تم تدريب الشركاء الرئيسيين على توفير خدمات التوعية والتفتيش والرعاية إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم.

في **اليمن**، تم إصدار نتائج المسح الوطني الأول من نوعه لعمل الأطفال الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء ومنظمة العمل الدولية في شباط/فبراير ٢٠١٣ في صنعاء. ويتيح المسح مؤشرات حول ثلاثة جوانب رئيسة في حياة الأطفال: النشاط الإقتصادي، والتمدرس والخدمات الأسرية غير المدفوعة الأجر.

أوقفوا عمل الأطفال
(© ILO – ILO Arab States Flickr).

فتى شاب يؤدي عملاً خطراً
(© ILO – ILO Arab States Flickr).

مقالة خاصة

لبنان يلتزم بإنهاء أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول العام ٢٠١٦

بادر لبنان إلى تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة عمل الأطفال، ملتحقاً بركب الدعوات الدولية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول العام ٢٠١٦، بعد أقل من شهر على إصدار إعلان برازيليا بشأن عمل الأطفال.

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣، ترأس الرئيس ميشيل سليمان حفل إطلاق خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول العام ٢٠١٦ في القصر الرئاسي في بعبدا. وقد قامت لجنة التسيير الوطنية لمكافحة عمل الأطفال بإعداد الخطة تحت إشراف وزير العمل سليم جريصاتي وبدعم من منظمة العمل الدولية.

لقراءة المزيد عن خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول العام ٢٠١٦، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني الخاص بالمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية:

http://www.ilo.org/beirut/events/WCMS_223062/lang--ar/index.htm

الرئيس سليمان مع الأطفال في القصر الرئاسي
(© ILO – ILO Arab States Flickr).

عمل أفضل الأردن

قام برنامج عمل أفضل/الأردن، وهي شراكة بين مؤسسة التمويل الدولية والجهات المعنية المحلية والدولية ، بتكثيف أنشطته خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لصون كرامة وحقوق وضمان إحترام عشرات الآلاف من العمال في الأردن. ومن خلال تعزيز الأداء الإقتصادي على مستوى المنشأة وتحسين الإمتثال لقانون العمل الأردني ومعايير العمل الدولية الأساسية لمنظمة العمل الدولية، يقوم البرنامج بتقييم الشروط والظروف السائدة في مكان العمل وبتوفير خدمات التدريب والمشورة المخصصة للمصانع في إطار معالجة حاجاتها الخاصة.

خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، حقق برنامج عمل أفضل/الأردن مجموعة من الإنجازات الرئيسية بما فيها التوقيع على إتفاقية المفاوضة الجماعية في أيار/مايو ٢٠١٣ بين إتحادات أصحاب العمل في قطاع الألبسة والنقابة العامة للعاملين في الغزل والنسيج والألبسة، وبالتالي الترويج للحوار الإجتماعي وتحسين شروط وظروف العمل الخاصة بنحو ٥٥,٠٠٠ عامل في القطاع. وتُعتبر الإتفاقية في عداد أكثر الإتفاقيات شمولية من نوعها في قطاع الألبسة في العالم.

في إطار مشروع عمل أفضل/الأردن، تم افتتاح مركز خدمات متعدد الأغراض في مدينة الحسن الصناعية في الأردن سعياً لتحسين حياة الآلاف من عمال مصانع الملابس، ومعظمهم من المهاجرين من شبه القارة الآسيوية. ويقدّم المساعدة لهم على شكل تدريب على المهارات، واستشارات قانونية واستشارات في مجال الصحة النفسية. ويمثّل افتتاح المركز خطوة كبيرة إلى الأمام في الجهود الرامية إلى تحسين حياة عشرات الآلاف من عمال صناعة الملابس الذين يعيشون ويعملون في ١٤ منطقة صناعية مؤهلة في الأردن، لاسيما العمال المهاجرين الذين يشكّلون نحو ٨٠ في المائة من إجمالي العمالة في هذا القطاع.

أخيراً، قام برنامج عمل أفضل/الأردن، بالتعاون مع الحكومة الأردنية، بإصدار دليل قانوني يحدّد حقوق وواجبات الجهات المعنية في قطاع تصنيع الملبوسات الناشئ في الأردن، بما فيهم العمال وأصحاب العمل.

لقراءة المزيد عن برنامج عمل أفضل/الأردن، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني الخاص بالمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية:

http://www.ilo.org/beirut/projects/WCMS_221440/lang--ar/index.htm

العمال المهاجرون- وهم بمعظمهم من مختلف أنحاء القارة الآسيوية- يشكّلون الأكثرية الساحقة من القوى العاملة في مصنع النسيج في منطقة الضليل الصناعية المؤهلة قرب الزرقاء، الأردن (© ILO/Jared J. Jared – ILO Arab States Flickr).

مقالة خاصة

لا نمو للإقتصاد الفلسطيني في حال إستمرار القيود المفروضة عليه

لقد أعاد التقرير السنوي حول وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان الصادر عن المدير العام لمنظمة العمل الدولية، التأكيد على إستمرار وجود القيود المنهجية وما يترتب عن ذلك من إعاقة للعمل اللائق والتنمية الإقتصادية.

إلى ذلك، دعا هذا التقرير الذي رُفع إلى مؤتمر العمل الدولي في دورته الـ١٠٢ (حزيران/يونيو ٢٠١٣) إلى رفع القيود المفروضة على حرية التنقل، والإستخدام والنشاط الإقتصادي من أجل زيادة فرص العمل اللائق. كما حذّر هذا التقرير من مغبة تحول الأزمة المالية الحالية في فلسطين إلى أزمة إقتصادية وإجتماعية في ظل ركود النمو.

بحسب هذا التقرير، تعود هذه الأزمة إلى عدد من العوامل، من بينها تخلّف الجهات المانحة بشكل مستمر عن الوفاء بإلتزاماتها، وقرار إسرائيل بحجب (أقله مؤقتاً) إيرادات المقاصة الشهرية ووتيرة النمو الإستيطاني.

كما شدّد التقرير على غياب أي بديل قابل للحياة أو عادل من أجل وضع حد لإحتلال الأراضي العربية وعدم إعتبار الوضع الراهن خياراً. وأضاء هذا التقرير على إحباط الجهود المبذولة من أجل بناء دولة فلسطين وإقتصاد فلسطيني مزدهر. ضف إلى ما سبق، دعا التقرير إسرائيل إلى رفع القيود المفرطة المفروضة على حرية تنقل الفلسطينيين، والإستخدام والنشاط الإقتصادي بطريقة شفافة ودائمة وضرورة تمكين القطاع الخاص الفلسطيني وعدم إخضاعه إلى القرارات الإدارية، السياسية أو الإقتصادية التي تتخذها السلطات أو المنشآت أو سواها من الهيئات الإسرائيلية.

للمزيد من المعلومات حول هذا الخبر وهذا التقرير حول وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني الخاص بالمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية:

http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_215155/lang--ar/index.htm

عامل فلسطيني
(© محمد بدارنة- ILO Arab States Flickr).

معرض الصور

يقوم المصور الفلسطيني محمد بدارنة بتسليط الضوء على النضال اليومي للعمال الفلسطينيين في معرض للصور على هامش الدورة الـ١٠٢ لمؤتمر العمل الدولي.

الرجاء زيارة حساب المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية على فلكر (Flickr) لتصفح العرض الكامل للصور على الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.flickr.com/photos/iloarabstates/sets/72157634581211326/

مطبوعات المكتب الاقليمي للعامين ٢٠١٢-٢٠١٣

- الحرية النقابية للنساء العاملات في مناطق تجهيز الصادرات: دليل

http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_228620/lang--ar/index.htm

- الاطفال العاملون في الجمهورية اليمنية: نتائج المسح الوطني حول عمل الاطفال للعام ٢٠١٠

http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_221062/lang--ar/index.htm

- نحو المساواة في الاجور: مراجعة قانونية للتشريعات الوطنية الاردنية

http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_215609/lang--ar/index.htm

- سياسة وطنية ثلاثية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والايدز ومكان العمل: المملكة الاردنية الهاشمية

http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_210511/lang--ar/index.htm

- فيروس نقص المناعة البشرية والايدز ومكان العمل: مراجعة اطار العمل التشريعي في الاردن

http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_210513/lang--ar/index.htm

- نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة

http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_208347/lang--ar/index.htm

- عدالة اجتماعية لحقبة عربية جديدة: تعزيز الوظائف والحماية الحوار في منطقة متغيرة

http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_215019/lang--ar/index.htm

- العمل اللائق للعمال المنزليين: الاتفاقية ١٨٩ والتوصية ٢٠١

http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_248875/lang--ar/index.htm

- لمحة سريعة عن الاتفاقية رقم الاتفاقية ١٨٩ والتوصية ٢٠١

http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_248873/lang--ar/index.htm

- الحماية الفعالة للعمال المنزليين: دليل لوضع قوانين العمل

http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_248878/lang--ar/index.htm

- دراسة وطنية حول اسوا اشكال عمل الاطفال في الجمهورية العربية السورية

http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_204049/lang--ar/index.htm

- الفباء حقوق المرأة العاملة والمساواة بين الجنسين (الطبعة الثانية)

http://www.ilo.org/beirut/areasofwork/equality-discrimination

/WCMS_195171/lang--ar/index.htm

منظمة العمل الدولية

المكتب الاقليمي للدول العربية
ص.ب. ١١-٤٠٨٨ رياض الصلح ١١٠٧٠٢١٥٠
بيروت - لبنان
www.ilo.org/arabsttaes

ISBN: 978-92-2-628799-0